

دفاعاً عن القراءات

تَمْكِينُ الْمَدِّ

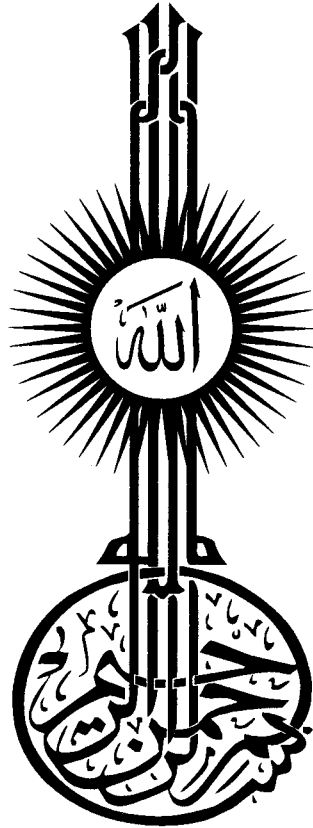
في « آتَى » و « آمَنَ » و « آدَمَ » وَشَبِيهَهُ

صنعة الإمام العلامة
ميرزا محمد باقر بن أبي طالب القاسمي

٣٥٥ - ٤٣٧ هـ

الاستاذ الدكتور
أحمد حسين فرحات
مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة

دار عمار



تَمَكِينُ الْمَدِّ

في «آي» و«آمن» و«آدم» وشبهه

حقوق الطبع محفوظة

طبعة عمار الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٢/٨/١٩٨٤)

٢٢٣,١

تمكين المد في آتى / وآمن وآدم وشبهه / مكي بن ابي طالب
القيسي،

تحقيق أحمد حسن فرحات - دار عمار للنشر : ٢٠٠٢.

(٦٨) ص.

ر.أ. : (٢٠٠٢/٨/١٩٨٤)

الواصفات: / القرآن / قراءات القرآن / الآيات القرآنية / سور القرآن

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية



دار عمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري

تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب. ٢١٦٩١ عمان ١١١١٨ الأردن

مقدمة التحقيق

الحمد لله نعمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. مَنْ يَهْدِ اللهُ فهو المهتد، وَمَنْ يَضِللْ فلن تجد له ولياً مرشداً. ونُصلي ونُسلم على خيرِ خلقه وخاتم رسله سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه وَمَنْ سلك طريقه وترسّم خطاه إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتاب «تمكين المد في آتى وآمن وآدم، وما أشبهه» يأخذ طريقه إلى النور بعد أن لبث في كهفه نحواً من ألف سنة، وكنت قد عثرتُ على نسخة خطية منه - بطريق العَرَض - عام ١٩٧٠م حينما كنت أتفحص نسخة خطية من كتاب «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة» في دار الكتب المصرية، وكانت برقم / ٢٠٧ / تفسير تيمور، وقد أُلْحِقَ بها كتابان للمؤلف هما: «شرح كلاً وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله تعالى» و «تمكين المد في آتى وآمن وآدم وما أشبهه» وقد كانت فرحتي بهذا الاكتشاف كبيرة لأنني حصلت على كتابين للمؤلف مكّي بن أبي طالب القيسي - الذي كنت أَعُدُّ دراسة عنه وعن تفسيره - .

وقد قمت بعد ذلك بتحقيق الكتاب الأول وصدر عن دار المأمون للتراث بدمشق عام ١٩٧٨م.

وأما كتاب «تمكين المد» - هذا - فقد تأخرت في تحقيقه ونشره أملاً

في الحصول على نسخة خطية ثانية، تفيدني في تصحيح النسخة الخطية التي حصلت عليها من دار الكتب، نظراً لأن ناسخها قد حرّف وصحّف كثيراً من كلماتها، وعلى الرغم من أن فهارس المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية في القاهرة، تشير إلى وجود نسخة أخرى في المعهد وتحت رقم (مدينة / ١١٦ / ٢٢٣) وفي ١٣ ورقة قياس ١٨٥ × ١٤ سم بخط حسن، على يد أبي الوفاء علي بن إبراهيم بن عمران بن الصابوني، إلا أنه تبين بعد الرجوع إلى المعهد أن النسخة قد فقدت.

وبعد أن ضعف الأمل في الحصول على نسخة أخرى، قررت أن أحقق الكتاب عن النسخة الخطية الوحيدة، مستعيناً بالله على تقويم نص الكتاب وتحريره من التصحيف والتحريف، وقد بذلت في ذلك ما أستطيع من الجهد، وأحمد الله سبحانه أن وفقني إلى تقديم نص الكتاب على الوجه الصحيح المرضي.

وقد لاحظت أن المؤلف جعل كتابه في فقرات - سماها فصولاً - دون أن يضع لها من العناوين ما يدل على مراده منها، مما اقتضاني أن أستنبط لكل فصل العنوان المناسب له المعبر عمّا جاء فيه، وقد وضعت ذلك ضمن عارضتين [] ليعلم أنه ليس من عمل المؤلف.

كذلك وجدت الحاجة ماسةً إلى ضبط كثير من الكلمات بالشكل، نظراً لدقة الموضوع، وتسهيلاً على القارئ، كما قمت بالترجمة للأعلام المذكورين في الكتاب، وعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من السور، وتخريج الأحاديث الشريفة، كما ذكرت في الحواشي من التعليقات ما يُحقق فائدةً أو يسهم في توضيح غامض، أو بيان مُشكل.

موضوع الكتاب وسبب تأليفه:

موضوع الكتاب هو «تمكين المد في آتى وآمن وآدم وأشباهها»، وقد يستغرب الإنسان للوهلة الأولى أن يُفردَ مثلُ هذا الموضوع بكتاب خاص دون كتب القراءات، غير أن هذا الاستغراب، لا يلبث أن يزول حين نعلم أن تأليفَ هذا الكتاب جاء نتيجةً للشُّبهِ، التي أثارها بعض الناس في عصر المؤلف، حول تمكين المد في «آتى وآمن وآدم وأشباهها»، وكما تدل على ذلك مقدمة المؤلف التي جاء فيها:

(سألتَ نفعنا الله وإياك عن تمكينِ المد في «آتى وآمن وآدم وشبهه» وذكرتَ أن قوماً اعترضوا على الطلبة المبتدئين في مدِّ ذلك، فيُلْبِسُون عليهم قراءتهم، ويورثونهم الشك فيما قرؤوا به، وذكرتَ أن أكثرَ ما يعترضون به أن يقولوا: «من مدَّ آتى وآمن وآدم وشبهه فقد أخرجه من حيِّز الخبر إلى حيِّز الاستفهام».

وأنا أبين لك فساد ذلك الاعتراض خاصة دون غيره من الاعتراضات، إذ قد وصل إليَّ في هذا المد من الاعتراضات أشياء كثيرة، وقد تقصَّيْتُها، وجعلتها منقوضة في جزأين وتأخرت عن إعلان ذلك وإشهاره، ولتقصِّي جميع ما يعترضون به، فنضيف بعضه إلى بعض إلى ما كتبت. وسترى جميع ذلك إن شاء الله تعالى.

فأفرد هذا الكتاب لنقض الاعتراض بالاستفهام في مد «آمن وآتى وآدم» وشبهه، إذ ذلك غرضك، وإذ أكثر مَنْ يعترض ممن لا فهم له ولا دراية، إنما يعترض بالاستفهام، ليُلْبِسَ على الطالبين القرآن، ويوردهم مورد الشك فيما قرؤوا).

فتأليف الكتاب إذن كان لحاجة ملحة في عصر المؤلف، ولم يكن من باب الترف العلمي الذي يوحى به عنوان الكتاب ابتداءً، ويبدو أن تلك

الاعتراضات التي أثّرت حول هذا الموضوع قد تركت آثاراً عملية على طلبة القرآن، وشكّكتهم في صحة قراءتهم. فكان لا بد من مثل هذا الكتاب الذي يضع حداً لتلك البلبلة التي أثارها أولئك المعترضون على تمكين المد في «آتى وآدم وآمن وأشباهاها»، وأن هذا التمكين - في زعمهم - يخرج المدّ من حيز الخبرِ إلى حيز الاستفهام.

وكلام المؤلف في مقدمته يشير إلى كُتُبٍ أُخِرَ أَلْفَها في نقض اعتراضات أخرى على هذا المد - غير الاعتراض بالاستفهام - ولم يبين لنا أسماء هذه الكتب، إلا أن الرجوع إلى ثبت كتب المؤلف، يكشف لنا عن كتابين لهما علاقة بالموضوع وهما:

- الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المدّ لورش - ثلاثة أجزاء -.

- وجوه كشف اللبس التي لَبَسَ بها أصحاب الإنطاكي في المدّ لورش -.

وهذا كله يدل على أن هناك معركة قد فُتحت حول هذا المد مما اقتضى من المؤلف أن يشمر عن ساقه، وأن يخوض غمارها بقوة، وأن يقطع ألسنة المعترضين والمشككين، بما آتاه الله من سعة العلم وقوة الحججة والبيان.

نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

لم يرد اسم الكتاب ضمن الكتب التي ذكرها المترجمون لمكي، أو التي تحدّثت عن كتبه وآثاره، وكذلك لم نجد إشارة أو إحالة، من المؤلف إلى هذا الكتاب، ضمن ما وصلنا من كتبه الأخرى. وهذا كله يقتضينا أن نخص موضوع نسبة الكتاب إلى المؤلف بهذه الفقرة محاولين التعرف على

صحة هذه النسبة من خلال القرائن المتاحة :

١ - أولى هذه القرائن أن هذا الكتاب جاء مع كتابين آخرين للمؤلف هما: كتاب «الرعاية لتجويد القراءة»، وكتاب «شرح كلا وبلى ونعم»، وكثيراً ما يجمع النساخ بين عدة كتب لمؤلف واحد، وهذا يذكرنا بكتابي «الياءات المشدّات» و«اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم» حيث جاء متتاليين في مجموع واحد.

٢ - وجود نسخة أخرى من الكتاب أشارت إليها فهرس المخطوطات المصورة لجامعة الدول العربية ونُسبَ فيها الكتاب إلى المؤلف، وعلى الرغم من فقدان هذه النسخة، إلا أن ما جاء فيها من نسبة الكتاب إلى المؤلف يعضد هذه النسبة.

٣ - مقدمة المؤلف لهذا الكتاب، فقد جاءت على نمط مقدماته في كتبه الأخرى، من حيث قصرها أولاً، ثم من حيث دلالتها على أن تأليف هذا الكتاب كان نتيجة لسؤال وُجّه إلى المؤلف: «سألت - نفعنا الله وإياك - عن تمكين المدّ في «آمن وآتى وآدم».

ومثل هذا نراه في كتاب «الياءات المشدّات» حيث جاء في مقدمته: «وقد رغب إليّ راغب في شرح الياءات المشدّدة في القرآن وكلام العرب...».

ومثل هذا أيضاً ورد في مقدمة كتاب «شرح كلا وبلى ونعم»: «وقد رغب إليّ راغبون في تفسير كلا وبلى... والوقف عليهما في كتاب الله - عز وجل -...».

٤ - عنوان الكتاب حيث جاء على نمط عناوين كتب مكّي، من حيث طوله، ودلالته على المقصود، كما أشرنا إلى ذلك في كتابنا «مكي بن أبي

طالب . . . وتفسير القرآن».

وهذا يذكرنا بكتاب «شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله - عز وجل -».

ويذكرنا بكتاب «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها».

ويذكرنا بكتاب «الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه».

٥ - إشارة المؤلف في مقدمة هذا الكتاب، إلى أنه ردّ اعتراضات كثيرة على مدّ ورش هذا، وأنه تأخر عن إعلان ذلك وإشهاره، وهذا ينطبق على كتب المؤلف التي أشرنا إليها سابقاً وهي:

- «وجوه كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الإنطاكي في المدّ لورش».

- «الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المدّ لورش».

وهما كتابان ذكرتهما كتب التراجم التي ترجمت لمكي ونسبتهما إليه.

٦ - إشارته في هذا الكتاب، إلى أن الاعتراض على هذا المدّ بالاستفهام، نسبة بعضهم إلى الإنطاكي ودفاعه عن الإنطاكي والاعتذار له، وأن ما فعله كان حسن سياسة منه كما أُخبرَ بذلك عن أقرب تلاميذه. ولعلّ أقرب تلاميذ الإنطاكي الذي أخبره بذلك هو أبو الطيب بن غلبون الذي روى القراءة سماعاً عن الإنطاكي كما تشير إلى ذلك كتب التراجم،

ومعروف أن أبا الطيب عبدالمنعم بن عبداللّه بن غلبون، هو أحد الشيوخ الكبار، الذين درس عليهم مكّي القراءات أثناء إقامته في مصر.

٧ - هذه القرائن وأمثالها كثير، يدل على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه «مكي بن أبي طالب القيسي»، ثم طبيعة الموضوع، وأسلوب المعالجة، يدلان على ذلك أيضاً. فالكتاب في الدفاع عن قراءة ورش، وهذا الدفاع يعتمد على بيان الفروق بين الأسلوب الخبري والأسلوب الاستفهامي، وذلك لأن المعترض على هذا المدّ، يدّعي أن المدّ يُخرج الكلام من حيّز الخبر إلى حيّز الاستفهام.

ومثل هذه المعالجات من صميم اهتمامات مكّي، حيث أُلّف في القراءات كتباً كثيرة، كما يشير إلى ذلك ثبت مؤلفاته، وجمع في تلك المؤلفات بين الرواية، والدراية. كما أنه كان من علماء العربية البارزين كما يشير إلى ذلك ثبت مؤلفاته أيضاً. وقد أُلّف في إعراب القرآن، وإعجازه وأحكامه، وغير ذلك، ومن هنا لُقّب بعضهم بالنحوي، وترجم له في طبقات النحويين، كما لُقّبهم أكثرهم بالمقرئ، لإقراءه القرآن وعنايته بالقراءات والتأليف فيها. ومن ثم قيل فيه: «كان من أهل التبخر في علوم القرآن والعربية».

أما أسلوب المعالجة والرد فيمكن ملاحظته من خلال المقارنة بين ما جاء في هذا الكتاب، وما جاء في ردوده على المعتزلة، والمرجئة، وغيرهما من أهل الفرق، في كل من كتابيه «مشكل إعراب القرآن»، و«الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه»^(١).

(١) انظر في هذا كتابنا «مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن»: ٣٣٣ - ٣٤٤.

أما عدم ذكر المصادر القديمة لهذا الكتاب، فلعل ذلك يعود إلى أن معظم المترجمين له، لم يستوعبوا كل كتبه خوف التحويل. وأما عدم إشارته أو إحالته إلى هذا الكتاب في كتبه الأخرى، فلعل هذا يفسر بأن تلك الكتب كانت سابقة لهذا الكتاب.

أهمية الكتاب:

لقد شعرت بأهمية هذا الكتاب، حينما كنت أقوم بدراساتي «مكي بن أبي طالب...» وتفسير القرآن»، وليست هذه الأهمية موقوفة على طبيعة الموضوع، وما ينتج عنه من آثار عملية، على طلبة القرآن الكريم فحسب، وإنما للكتاب وجه آخر وهو دلالتُه على عقلية المؤلف، وشخصيته النقدية، وكيفية معالجته للقضايا العلمية المطروحة، إذ من المعروف أن المؤلف ترك لنا عدداً من الكتب النقدية كما يشير إلى ذلك ثبت مؤلفاته مثل:

- ما أغفله القاضي منذر ووهم فيه في كتاب الأحكام.
- انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه.
- الانتصاف فيما رده على أبي بكر الأدفوي وزعم أنه غلط فيه في كتاب «الإبانة».
- الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المد لورش.
- إصلاح ما أغفله ابن مسرة في قراءات شاذة.

غير أن هذه الكتب كلها لم تصلنا - فيما بلغ إليه العلم - ومن هنا تأتي أهمية كتاب «تمكين المد» لأنه الكتاب النقدي الوحيد الذي وصلنا حتى الآن، والذي من خلاله نستطيع التعرف على شخصية مكي النقدية. والتي لا تظهر بمثل هذا الوضوح، في بقية كتبه ومؤلفاته الكثيرة. ويمكن للقارئ

أن يأخذ تصوراً أولياً عن عقلية المؤلف، وكيفية تصويره للمشكلة، والخطوات التي لا بد منها، لإمكان حلها من خلال عرضنا لعناوين الفصول التي استنبطناها من الكتاب، وهي كما يلي:

- مقدمة المؤلف في التعريف بالكتاب.

- فصل: في وقوع الاستفهام غير ممدود ووقوع الخبر ممدوداً.

- فصل: في وقوع الخبر أشبع مداً من الاستفهام.

- فصل: في أن المدّة الثانية الحادثة في الوصل - على قراءة ورش -

ليست للاستفهام.

- فصل: في رجوع البعض عن الاعتراض بالاستفهام إلى الاعتراض

بغيره.

- فصل: في وقوع الاستفهام غير ممدود - على قراءة ورش - ووقوعه

ممدوداً - على قراءة قالون - .

- فصل: في وقوع لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام.

- فصل: في تساوي الخبر والاستفهام في المدّ.

- فصل: في خصائص وقوع الاستفهام في كلام العرب.

- فصل: في عدم ذكر النحويين المد من علامات الاستفهام.

- فصل: في أن الخبر الممدود لا يشبه الاستفهام.

- فصل: في أن الاستفهام أطول مدّاً من الخبر وأكثر حروفاً.

- فصل: في أن موضع النزاع كيفية المد المشيع والمد الذي دونه ولا

يحكم ذلك إلا المشافهة.

- فصل: في أن المد لا يحصر وأن تقديره بالألفات للتقريب على المبتدئين.

- فصل: في الرد على من ادعى أن تقدير المد بالألفات على الحقيقة.

- فصل: في أن الاستفهام يعرف بدلالة الخطاب وليس المد من دلائل الاستفهام.

- فصل: لا يجوز توهم الاستفهام في «آمن الرسول» - ممدوداً كان أو غير ممدود -.

- فصل: لا يخلو قول المعترض على مد «آمن الرسول» بالاستفهام من إحدى ثلاث.

- فصل: في التسوية بين الخبر والاستفهام في المد والتزام بعضهم مدّ الخبر دون الاستفهام.

- فصل: في التسوية في مقدار المد بين الخبر والاستفهام وبين الاستخبار والتوبيخ.

- فصل: في أن معاني الاستفهام المتعددة تُعرف بدلالة الخطاب لا بالمد.

- فصل: في نسبة هذا الاعتراض إلى الإنطائي والجواب عنه.

- فصل: في عدم جواز المساواة في مقدار المد بين «قال» و«أنذرتهم» - والتي يزعمها المعترض -.

- فصل: في ما يلزم من أقرّ المد في «أنذرتهم» أكان المد لأنه استفهام أم لأنه أصله همزتان؟.

- فصل: في أن المد نقل عن ورش قراءةً ونصاً في الكتب، وتَرَكَ المد نقل قراءةً لا غير.

- فصل: في الاعتراض على مد «شيء» و«سوء».

- فصل: في أن «شيء» أصله «فعليل».

- فصل: في أن «الياء» و«الواو» - المفتوح ما قبلهما - حرفا لين ولا يمتنع فيه المد.

- فصل: إما أن يكون ياء «شيء» وواو «سوء» المفتوح ما قبلهما حرفا لين، أو من حروف السلامة.

- فصل: في جواز مدِّ «شيء» و«سوء» وأن ترك مدهما رواية عن أصحاب ورش.

وأترك للقارئ بعد هذا البيان لفصول الكتاب - فرصة لتصور ما كان عليه المؤلف، من مقدرة فائقة في مجال النقد حيث يحيط بالموضوع من جميع جوانبه، ويفترض كل الاحتمالات الممكنة، ثم يجيب عليها، كما يُحسِّنُ ترتيبَ أفكاره ترتيباً منطقياً متسلسلاً، فيقدم الأصول على الفروع ويجمع المسائل المتشابهة تحت أصل كلي. ويستخدم في نقده كل ما يمكن من العلوم المتعددة في وقت واحد، وطريقته في العرض طريقة واضحة خالية من التعقيد، بعيدة من الحشو، ملتزمة بأدب الإسلام في المناقشة والحوار والمناظرة.

تقولوا على هذا صلا ازيد افضل ام عمرو وكان قد صح
عندك ان في احدهما فضلا وتدر فمن هو فكذلك قلت
ايهما افضل لمصح فاجواب باسم الفاضل فيهما ولو
جيت باو في هذا جرحي تا في الاسم ثالث معه
ام يقع فيه التفاضل فتقول ازيد افضل ام عمرو واوالد
كانت قلت احد هذين افضل ام خالد فاجواب في هذا
ايهما ان كان اصلا ولين افضل وخالد ان كان
هو افضل ولزم تا في مجاله لم يحسن لا بصبر المعنى
احد هذين افضل وهذا كلام تا فضل ان افضل لا ينفرد
ومع هل بمنزلة ام لا فرق بينهما بخلاف كونها مع الالف
ولها باب احكام واصول يطول شرحها واكثر تصرفها
وما اشرت لك اليه منه كفاية اذا قدرته وانتم النظر فيه
فهو باب عزيز لطيف المعنى فانهم نفعنا الله بما عطينا
به ثم بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ^{السلام} والرحمة الرحيم
واسأله التوفيق واسأله العوابة ونقد من اخطا في القول
واخطاب وزعب اليه في جلد ذكره في حسن المآب سالت
نفعنا الله واياك عن تمكين المد في آمن وآتي وادم وشبهه
وذكرت ان قوما اعترضوا على طلبته المتبدلين في مددك

درس
في
اشبهها
وآمن

صورة الصفحة الأولى ويظهر فيها آخر كتاب « شرح كلا وبلى ونعم » ، وأول رسالة
« تمكين المد في آتى وآمن وادم » .

صورة الصفحة الأولى ويظهر فيها آخر كتاب « شرح كلا وبلى ونعم » ، وأول
رسالة « تمكين المد في آتى وآمن وادم »

من صيانة كل كتاب لأصحاب ورش علي أنا لنا شكر علي
 من ترك ملك برواية نقلها إذ قد وقع في بعض الكتب ترك
 ملك وعن ورش ولكن اتصل ملك لأن عليه الجماعة من
 الأماص وعليه نصه أكثر الكتب من كتب المتقدمين
 وأنا ينكر علي من روي رواية ما تم احد يعيب ويعترض
 علي جعل من خالف رواية فليعلم هذا حق العلم ولا وجه
 الا انصاف عليك بما رويت وما نقلت فالزمه ودعي
 واحبب لناك عن الطعن علي الم تزو فليترك العلم وصل
 اليك ولا الروايات ضبطها حفظك ولا اتاه عن بي ولا
 صاحب ان القران نزله بروايتك وقص علي قرانك فانهم
 جميع ما ذكرت لك واتقي الله في نفسك ولا تظعن علي كتاب
 الله بغير علم فقد نصحتك ان عقلت عصنا الله تعالى من حية
 الجاهل حتى تجاوز الحق والعلو في الباطل انه على ذلك
 قد يرمي بجهل الله وعونه وتأييده وصلي الله علي سيدنا

محمد وعلي الله وصلي وسلم تسليمًا

ورضى الله عن اصحاب رسول الله

اجمعين

مشارفا قلم
 ل

المر

صورة الصفحة الأخيرة من رسالة تمكين المد

تمهيد بين يدي الكتاب

ومما يساعد على فهم الكتاب، وتقريب ما جاء فيه لأذهان القراء المعاصرين، أن يُلمَّوا بشيءٍ مما يتصل بالمد وعلله وأصوله. ولذلك فقد عمدت إل كتاب «الكشف عن وجوه القراءات» للمؤلف واجترأت منه بعض الفقرات الضرورية، لتكون تمهيداً بين يدي الكتاب، ومدخلاً إليه، وفيما يلي هذه الفقرات، والتي جاءت تحت عنوان «باب المد وعلله وأصوله»:

(قال أبو محمد: إن سأل سائل فقال:

المدُّ في أي شيء يكون؟ ولأي شيء يكون؟

فالجواب: أن المد لا يكون إلا في حروف المدِّ واللين - وهي الألف التي قبلها فتحة، والواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة -.

وإنما يكون المد في هذه الحروف عند ملاصقتهم لهزمة، أو ساكن - مشدد أو غير مشدد - نحو «جاء» و«قائم» و«دابة» و«اللائي» - في قراءة مَنْ أسكن الياء -.

ويكون المدُّ أيضاً في حرفي اللين، إذا أتت بعدهما همزة، أو مشدد. - وحرفا اللين: الواو والياء - الساكنتان - اللتان قبلهما فتحة نحو «شيء» و«سوء» -.

فإن قيل: فما العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت؟.

فالجواب: أن هذه الحروف حروف خفية، والهمزة حرف جلد بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفاً خفياً، خيفَ عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاءً، فبيِّن بالمدِّ ليظهر، وكان بيانه بالمد أولى، لأنه يخرج من مخرجه بمد، فبيِّن بما هو منه.

وبيان حرفي اللين بالمد - دون البيان في حروف المد واللين - لنقص حرفي اللين - بانفتاح ما قبلهما - عن حروف المد واللين اللواتي حركة ما قبلهن منهن، فقوين في المد لتمكُّنهن بكون حركة ما قبلهن منهن، وضعف حرف اللين في المد، لكون حركة ما قبله ليست منه.

وأصل «المد واللين» للألف، لأنها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغير ما قبلها أبداً عن حركته. والواو والياء قد تتحركان ويتغير حركة ما قبلهما، وإنما شابها الألف إذا سكنا، وكانت حركة ما قبلهما منهما كالألف.

فإن قيل: ما علة ورش في مدّه «آمن، وآدم، ويستهزئون، ومتكئين، وأوتي، وآتينا» وكل حرف مد ولين - قبله همزة، قبلها متحرك أو ساكن - من حروف المد واللين، أو من حروف اللين -؟.

فالجواب: أن الهمزة لاصقت حرف المد واللين - وهو خفي - فبيِّن بالمد لثلاث خفاءً.

وحجة من لم يمكن مدّه - وعليه سائر القراء -: أن الهمزة لما تقدمت أمن من خفاء حرف المد واللين معها، وإنما يخاف من خفائه إذا كانت الهمزة بعده نحو «قائم» و«جاء» فلم يمكن مدّه لكون الهمزة قبله - وهو الاختيار - لإجماع القراء على ذلك، ولأن الرواة - غير ورش عن نافع - على ترك مدّه، ولأن البغداديين رووا عن ورش ترك تمكين مدّه - فمده في الرواية قليل - إنما رواه المصريون عن ورش، لكنه كثير الاستعمال

بالمغرب، به يتأدبون وبه يقرؤون في محاربيهم وبه يدرسون. ووجهه ما
قدّمنا من ملاصقة الهمزة لحرف المد واللين - قياساً على إجماعهم للمد إذا
كانت الهمزة بعد حرف المد واللين - .

والمد في حرف المد واللين - إذا كانت الهمزة بعده - أمكن من مدّه
إذا كانت قبله - لتمكن خفاء حرف المد واللين إذا كانت الهمزة بعده^(١).

(١) الكشف عن وجوه القراءات: ١ / ٤٥ - ٤٨ .

[مقدمة المؤلف في التعريف بالكتاب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وأسأله التوفيق، وأسأل الله الصواب، ونعوذ به من الخطأ في القول والخطاب، ونرغب إليه - جل ذكره - في حسن المآب.

سألت - نفعنا الله وإياك - عن تمكين المدِّ في «آمن وآتى وأدم» وشبهه. وذكرت أن قوماً اعترضوا على الطلبة^(١) المبتدئين في مدِّ ذلك، فيُلَبِّسون عليهم قراءتهم، ويورثونهم الشكَّ فيما قرؤوا به. وذكرت أن أكثر ما يعترضون به أن يقولوا:

من مدَّ [«آمن»]^(٢) و«آتى» وشبهه فقد أخرج من حيِّز الخبر إلى حيِّز الاستفهام.

وأنا أُبيِّن لك فساد ذلك الاعتراض خاصة، دون غيره من الاعتراضات؛ إذ قد وصل إليَّ في هذا المدِّ من الاعتراضات أشياء كثيرة، وقد تَقَصَّيتها^(٣) وجعلتها منقوضة في جزأين، وتأخرت عن إعلان ذلك

(١) في الأصل: طلبة.

(٢) زيادة لا بد منها كما يشير إلى ذلك عنوان الرسالة، والمصادر التي ذكرتها، وكما ورد ذلك في مكان آخر من هذه الرسالة.

(٣) في الأصل: نقضتها. وهو تصحيف.

وإشهاره، وَلِتَقْصِي (١) جميع ما يعترضون به (٢)، فنضيف بعضه إلى بعض إلى ما كتبت. وسترى جميع ذلك إن شاء الله تعالى.

فأفردُ هذا الكتاب لنقض الاعتراض بالاستفهام في مد «آمن وآتى وآدم» وشبهه، إذ ذلك غرضك؛ وإذ أكثر من يعترض ممن (٣) لا فهم له ولا دراية، إنما يعترضُ بالاستفهام، لِيُلْبَسَ على الطالبين القرآن، ويوردهم موردَ الشك فيما قرؤوا، والله وليُّ التوفيق.

-
- (١) في الأصل: «ولتقصي» وهو تصحيف.
- (٢) في الأصل: «يعترضوا» وهو خطأ من الناسخ ولدى رجوعنا إلى كتب المؤلف نجد كتابين: نقض الاعتراضات التي اعترض بها على المدَّ لورش هما: «الرسالة إلى أصحاب الإنطاكي في تصحيح المدَّ لورش»، و«وجوه كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الإنطاكي في المدَّ لورش».
- (٣) في الأصل: «بمن» وهو تصحيف.

فصل

[في وقوع الاستفهام غير ممدود ووقوع الخبر ممدوداً]

فيقال لمن اعترض بالاستفهام في [مدّ] ^(١) «آمن وآدم وآتى» وشبهه: يجب على قولك أيها المعترض، أن لا يكون لك الاستفهام أبداً إلا ممدوداً، لأنك جعلت المد أصلاً للاستفهام حين قلت: «آمن»: أخرجه بالمدّ من حيّز الخبر إلى حيّز الاستفهام.

ونحن نريك أيّها المعترض الاستفهام في كتاب الله عز وجل [غير] ^(٢) ممدود عندنا، وذلك نحو: قوله تعالى:

﴿ أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [سبأ: ٨].

﴿ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ ﴾ [ص: ٧٥].

﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٦].

﴿ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا ﴾ [البقرة: ٨٠].

﴿ إِنْ هَذَا كُنَّا ﴾ ^(٣) [الإسراء: ٤٩، ٩٨].

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) وقد قال مكي في «التبصرة»: قرأ الحرميّان وأبو عمرو بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية جعلوها بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة غير أن أبا عمرو وقالون يدخلان بين الهمزتين ألفاً فيمدان حينئذ. وقرأ الكوفيون وابن عامر بالتحقيق - التبصرة في القراءات السبع: ١١١ -.

﴿أَيْفَاءَ إِلَهَةً﴾^(١) [الصفات: ٨٦].

وشبهه كثير غير ممدود، ولفظه لفظ الاستفهام. فهذا مما يُبطل أصلك الذي أصَلتَ، وجعلت الاستفهام من شرط المدِّ.

ولا بد لك أيها المعترض أن تقول: إن في «آدم، وآتى، وآمن» من المدِّ ما ليس في الألفاظ التي^(٢) لفظها لفظ الاستفهام؛ لأنك تقرُّ أن مدَّ «آمن وآدم وآتى» قدر ألف، ولا تقول إن في ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ و﴿اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ وشبهه مدًّا، فقد حصل من قولك أن الخبر فيه مدٌّ، والاستفهام لا مدَّ [فيه]^(٣). فهذا نقض لاعتراضك وجعلك المدِّ من علامات الاستفهام.

فصل

[في وقوع الخبر أشبع مدًّا من الاستفهام]

ويقال: نريك نحن أيها المعترض الخبر في القرآن ممدوداً قدر ألفين، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿وَلَا أَمِينٌ إِلَّا بَيْتَ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]. هذا خبر، وهو ممدود قدر ألفين عندنا وعندك.

و ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

- (١) وهذه من المواضع الستة التي خالف فيها هشام الجماعة حيث قرأها بتحقيق الهمزتين ويدخل بينهما ألفاً فيهمز ثم يمد ثم يهمز - التبصرة: ١١٢ - .
- (٢) في الأصل: الذي.
- (٣) زيادة يقتضيها الكلام.

و ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [آل عمران : ٨١].

و ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة : ١١٦] وشبهه مما لفظه لفظ الاستفهام ممدود قدر ألف - على قولك وروايتك - فقد حصل الخبر أشبع مداً من الاستفهام.

فهذا نقض لاعتراضك بأن المدّ من علامات الاستفهام.

فإن قال : إنما مددت ﴿آمِينَ﴾ من أجل المشدد، قيل : وكذلك مددنا نحن «آمن وآتى» من أجل الهمزة وحرف المدّ. فإن كان المد في ﴿آمِينَ﴾ أخرجه^(١) إلى الاستفهام وجب مثله في «آمن وآتى».

وإن كان لم يُخرجه إلى الاستفهام وجب مثله في «آمن وآتى»، وذلك لم يخرججه إلى الاستفهام أبداً. فاعلمه.

فصل

[في أن المدة الثانية الحادثة في الوصل

- على قراءة ورش - ليست للاستفهام

وأسأل هذا المعترض^(٢) عن قوله تعالى :

﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾ [المؤمنون : ٩٩].

و ﴿شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾ [الفرقان : ٥٧].

(١) في الأصل : أخرجه ، وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : المتعرض ، وهو تصحيف .

﴿سَاءَ أَنْشَرُهُ﴾ [عبس : ٢٢] - في قراءة ورش - .

للاستفهام أم لغير الاستفهام؟ فلا بد أن يقول: لا استفهام في هذا.
فيقال له: أَفَتَمَّ مَدُّ أم لا؟ فلا بد أن يُقَرَّ (١) بالمد، وإلا خرج من رواية ورش لرواية قالون (٢). فيقال: هذا دخل في هذا وشبهه.

قيل: إن لم يكن - أعني المدة الثانية الحادثة في الوصل - للاستفهام (٣)، فأين ما أصَلَّتْ أن المدَّ إذا حدث أخرج الكلمة إلى الاستفهام؟! .

فصل

[في رجوع البعض عن الاعتراض بالاستفهام إلى الاعتراض بغيره]

وقد كان خاطيني بعضٌ من يعترض عل المدَّ في «آمن» بالاستفهام،

(١) في الأصل: يقرأ، والأولى ما أثبتناه.

(٢) قال مكي في كتابه المخطوط: «البيان في اختلاف قالون وورش»: كان قالون - رحمه الله - يحذف الأولى من الهمزتين إذا اجتمعتا من كلمتين مفتوحتين نحو ﴿جاء أجلهم﴾ و﴿شاء أنشره﴾ و﴿شاء أن يتخذ﴾ وشبهه، فيسهل الأولى من الهمزتين المفتوحتين، ويجعل المكسورة الأولى كالياء المكسورة، ويحقق الثانية ويجعل المضمومة الأولى كالواو المضمومة، ويحقق الثانية، وذلك نحو ﴿هؤلاء إن كنتم﴾ و﴿على البغاء إن أردن﴾ و﴿أولياء أولئك﴾.

وقال في «التبصرة»: قرأ قنبل وورش بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية ويبدلان منها ألفاً. والأحسن أن يترجم لقبيل أنه جعلها بين بين، ولورش بالبدل ليصح له المد الذي روى عنه، ولو قيل لورش بين بين لم يستكر لأنه يمد لقرب الهمزة من الألف في حال التسهيل والبدل أمكن في إشباع المد.

(٣) في الأصل: لا للاستفهام. وهو خطأ من الناسخ.

فلما أَرَيْتُهُ الاستفهام غير الممدود، والخبر ممدوداً في «آمن» رجع عن الاعتراض بالاستفهام، واعترض بأشياء أُخِرَ غير الاستفهام، هي أضعف من اعتراضه بالاستفهام، قد نقضتُها مع غيرها فيما جمعتُ من الاعتراضات.

فصل

[في وقوع الاستفهام غير ممدود- على قراءة ورش -

ووقوعه ممدوداً- على قراءة قالون -]

أو يقال لمن اعتراض بالاستفهام في مد «آمن وآدم وآتى»: قوله تعالى:

﴿أءِذَا﴾ [النازعات: ١١].

﴿أءِنَّا﴾ [الإسراء: ٤٩، ٩٨، والمؤمنون: ٨٢، والصفات: ١٦، والواقعة: ٤٧].

﴿أَيْفَكَاةَ إِلَهَةٍ﴾ [الصفات: ٨٦] وشبهه - في قراءة ورش -.

هل هو الاستفهام أو خبر؟

فلا بد أن يقول: هو الاستفهام غير ممدود.

فيقال له: فما هو في قراءة قالون الذي قد مدّه كلّهُ؟

فلا بد أن يقول: هو الاستفهام أيضاً ممدود.

فيقال له: أيُّ شيء أحدثتِ المدَّة - وقد كان الكلام قبل حَدثِهَا

استفهاماً؟

فإنه لا يجد للمدَّة في قراءة قالون معنى أحدثته في الكلام، غير أن

المَدَّةُ حالت بين الهمزتين لا غير .

فيقال له : فإذا كان الممدود في قراءتك وروايتك، وغير الممدود استفهاماً، انتقض عليك جعلك المدَّ دليل الاستفهام . وبطل^(١) ما اعترضت به على مدَّ «آمن» و«آدم» و«آتى» وشبهه .

فصل

[في وقوع لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام]

ويقال لهذا المعترض : قوله تعالى :

﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ﴾ [الأنبياء : ٧٣] : استفهام هو أم خبر؟

فلا بد أن يقول : خبر .

فيقال له : فهل بين لفظه ولفظ «أئذا، وأئنا، وأئمكاً» - في قراءة

ورش - فرق؟

فلا بد أن يقول : لا فرق بينهما في اللفظ دون الترجمة .

فيقال له : فقد حصل لك^(٢) لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام .

بل هذا كتاب الله ينطق بضد دعواك، فلو علمت أيها المعترض أن الاستفهام إنما يُعَلَّمُ بمعنى الكلام، ودلالة الخطاب، لا بالمد . لم تعترض على ما ثبت نقله بالمحال الفاسد من قولك : «إن المدَّ يُخْرِجُ الخبر إلى الاستفهام» .

(١) في الأصل : بطلت . وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : له . وهو خطأ من الناسخ .

فصل

[في تساوي الخبر والاستفهام في المد]

ويقال له أيضاً:

«أئذا»، و«أئنا» و«أنفكاً» - على قراءة قالون - هو ممدود واستفهام^(١)
بلا خلاف عندنا وعندك .

و«أئمة» - على ما روى جماعة عن إمام القراء وعالمهم أبي عمرو بن العلاء -^(٢) هو بالمد أيضاً، مثل «أئذا» و«أئنا» وهو خبر لا استفهام^(٣). فقد حصل المد في الخبر والاستفهام فتساويا .

فهذا يؤكد نقض اعتراضك، وبطلان شبهتك في قولك: «إن المدَّ

(١) في الأصل: استفهام، ولعل الواو سقطت من الناسخ .

(٢) هو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبدالله . . . الإمام السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة . . . ولد سنة ثمان وستين وقيل سنة سبعين، وقيل: سنة خمس وستين، وقيل: سنة خمس وخمسين، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد. قال الأصمعي: قال لي أبو عمرو: لو تهيأ لي أن أفرغ ما في صدري في صدرك لفعلت، لقد حفظت في علم القرآن أشياء، لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها .

وقال أبو عبيدة: كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف . . قال عبدالوارث: ولد أبو عمرو بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة. قلت: قال غير واحد: مات سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل: سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وأربعين ومائة . . . قال يونس بن حبيب معزياً لأولاده: «تعزيكم وأنفسنا بمن لا نرى شهباً له آخر الزمان، والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهاداً، والله لو رآه رسول الله ﷺ لسره ما هو عليه». غاية النهاية ١ / ٢٨٨ .

(٣) في الأصل: وهو خبر الاستفهام. وهو تصحيف وتحريف من الناسخ .

يُخْرِجُ الْخَبْرَ إِلَى الْاسْتِفْهَامِ».

فصل

[في خصائص وقوع الاستفهام في كلام العرب]

ويقال لهذا المعترض: إن كنت ممن لا يفهم أصول كلام العرب الذي به نزل القرآن، فأنت أقلُّ من أن تُخاطب، أو يُردَّ عليك، إذ لا دين يَحْجُرُكَ، ولا ورع يردُّكَ، عن أن تقول في كتاب الله تعالى بغير علم.

وإن كنت ممن يفهم أصل كلام العرب فاسمع لما أقول:

هل رأيت «الذي» يوصلُ بالاستفهام في جميع كلام العرب؟ فيكون إذا مددنا «الذين آمنوا» في جميع القرآن و«الذي آمن» أخرجناه بالمد إلى الاستفهام؟ كيف يقع الاستفهام في صلة «الذي» والاستفهام له صدر الكلام، [وهو يقع على ما بعده لا على ما قبله]^(١).

وهل رأيت الاستفهام يدخل بعد الألف واللام؟ أو بعد حرف العطف؟ أو على الأمر؟ أو في خبر الابتداء؟

فيكون إذا مددنا:

﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤].

و﴿وَالْأَصَالِ﴾^(٢) [الأعراف: ٢٠٥].

و﴿فَتَأْمَنُوا﴾ [الصافات: ١٤٨].

(١) في الأصل: وهو يقع ما بعده مما قبله. وهو تصحيف وتحريف. ولعل ما أثبتناه أقرب للصواب.

(٢) وقد جاءت في الأصل و﴿بالأصال﴾.

﴿ تُمْرَةً أَمْنًا ﴾ [النساء: ١٣٧].

﴿ وَآتَى الْمَالَ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

﴿ كُلُّ أَمْنٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] وشبهه - أدخلناه في الاستفهام؟

وكيف يقع الاستفهام بعد حرف العطف؟

أو بعد الألف^(١) واللام؟

أو بعد الابتداء؟

أو على الأمر^(٢)؟

هذا ما لا يوجد في كلام العرب^(٣).

وهل أيها المعترض إذا مددنا:

﴿ أَوْقَى ﴾ [البقرة: ١٣٦].

﴿ وَأَوْحَى ﴾ [الأنعام: ١٩].

﴿ بِإِيمَانٍ ﴾ [الطور: ٢١].

﴿ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى ﴾ [النحل: ٩٠] وشبهه يدخل عليها فيه

(١) في الأصل: أو بعد ألف.

(٢) يلاحظ أن الأمثلة ﴿وبالآخرة﴾ و﴿الآصال﴾: للألف واللام، و﴿فأمنوا﴾ للأمر و﴿ثم آمنوا﴾ للعطف، و﴿أتى المال﴾ و﴿كل آمن﴾ لخبر الابتداء، ويتضح ذلك بمراجعة الكلمات في مواقعها من الآيات حيث جاءت ﴿وأتى المال﴾ في خبر ﴿ولكن﴾: ﴿ولكن البر من آمن بالله... وأتى المال﴾ وكذلك ﴿كل آمن﴾ جاءت خبراً لـ ﴿المؤمنون﴾: ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله...﴾.

(٣) جاء في الأصل بعد هذه الكلمة: «جهل منك ينقض عليك». وهو كلام مُفحم خطأ من الناسخ، أو كلام مبتور سقط بعضه.

استفهام؟

أترى الاستفهام يكون مضموم الأول، أو مكسوره في كلام العرب؟
هذا ما لا يجوز أن يكون البتة.

وهل إذا مددنا ﴿الْحَاطِعِينَ﴾ [يوسف: ٢٩].

و﴿خَلِيبِينَ﴾ [البقرة: ٦٥].

و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

و﴿الْحَاطِطُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧] وشبهه، يدخل علينا فيه استفهام؟

أترى الاستفهام أن يكون في وسط الكلمة؟

هذا ما لا يكون أبداً.

فاعترضك بما لا يجوز في الكلام العربي اعتراض فاسد.

وهل أيها المعترض تجد في كلام العرب كلاماً أوّله استفهام، وآخره
خبر واقع؟ فيكون إذا مددنا ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾^(١) [البقرة: ٢٨٥] قد
استفهمنا.

وما^(٢) رأيت بعده: ﴿كُلُّ أَمِنَ بِاللَّهِ﴾؟

فأخبر الله تعالى - جَلَّ ذِكْرُهُ - عن وقوع الإيمان من النبي - ﷺ -
ومن المؤمنين. كيف يكون أول الكلام استفهاماً؟ وآخره خبراً واقعاً؟
- والاستفهام غير واقع على الحقيقة -؟.

(١) ونصها: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ

لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾.

(٢) يريد المؤلف: ﴿أَوْمًا﴾ فحذف همزة الاستفهام، وحذفها سائغ جائز.

هذا تناقض ليس في كلام العرب مثل هذا .

فكيف يلزمنا أيها المعترض ما ليس في كلام له أصل؟

وكُلُّ من اعترض علينا في مد «آمن» و«آدم» وشبهه بالاستفهام، فلم يوقعه فيما اعترض به إلا جهلةً بالعربية، وقلة علمه بتصاريف لسان العرب الذي نزل به القرآن ولو كان عالماً بذلك لم يعترض^(١) بهذا لاعتراض، لأن فساده ظاهر.

فصل

[في عدم ذكر النحويين المد من علامات الاستفهام]

ويقال لهذا المعترض: إن كنت نظرتَ في شيء من علم لسان العرب، فابحث في كتب النحويين الكوفيين والبصريين، المتقدمين منهم والمتأخرين.

هل تجد أن أحداً ذكر أن المدَّ من علامات الاستفهام؟ فإنك لا تجد ذلك أبداً.

إنما قال جميعهم: يُعرف الاستفهام بأن يَحْسُنَ في موضع الألف^(٢) «هل» أو تأتي بعد الألف «أم»^(٣) - بهذا رسموه^(٤) - .

(١) في الأصل: «يتعرض». وهو تصحيف.

(٢) يريد المؤلف بالألف: «همزة الاستفهام».

(٣) في الأصل: «أو» والظاهر أنه تصحيف لـ «أم» لأنها هي التي تأتي بعد همزة الاستفهام معادلة لها.

(٤) في الأصل: «في هذا رسموه» والظاهر أنه خطأ من الناسخ.

لم يَجْعَلْ أَحَدُ المَدِّ من علامات الاستفهام البتة إلا في ألف^(١) الوصل التي مع اللام، إذا دخلت عليها ألف الاستفهام خاصة، فإن المدَّ يلزم لثبات ألف الوصل، وفي «وايم الله» اختلاف.

فلو رأى هذا المعترض شيئاً من كتب النحويين لَزَجَرَهُ ذلك عن أن يعترض على كلام العرب بما لم يَقُلْ به أحد من العلماء بكلام العرب.

فصل

[في أن الخبر الممدود لا يشبه الاستفهام]

ويقال لهذا المعترض: إن الاستفهام لو أردناه في «آمن» لقلنا «أآمن» بهمزتين مفتوحتين مُحَقَّقَتَيْنِ بعدهما ألف، عوضاً من الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل، وذلك لا يجوز في الخبر. فكيف يُشبه الخبر الاستفهام^(٢) إذا مددناه^(٣)؟! .

فصل

[في أن الاستفهام أطول مداً من الخبر وأكثر حروفاً]

ويقال له: إذا أردنا تسهيل الهمزة في الاستفهام، في «آمن» مددنا مَدًّا مُشْبِعاً مُطَوِّلاً تَبَيَّنُ به الهمزة مُحَقَّقَةً، بعدها همزة بين بين، بعد ذلك ألف مُبَدَّلَةٌ من فاء الفعل، وليس نفعل ذلك في الخبر. بل نمدُّ الخبر مَدًّا

(١) في الأصل: الألف. وهو خطأ من الناسخ.

(٢) في الأصل: بالاستفهام ولعله خطأ من الناسخ.

(٣) في الأصل: مددنا. وما أثبتناه أولى.

متوسطاً، فمن أين يتشابهان^(١)، وأحدهما أطول من الآخر في المدّ، وأكثر حروفاً؟! .

فصل

[في أن موضع النزاع كيفية المد المشبع والمد الذي دونه،

ولا يحكم ذلك إلا المشافهة]

ويقال: إن الاستفهام في «آمن» يلزمه في التسهيل همزة بين بين - وليس ذلك في الخبر بين بين - تظهر في لفظ المجودين^(٢) للقراءة. فذلك فرق بين الاستفهام والخبر.

وما أرى دُخِلَ عليك أيها المعترض^(٣) [إلا من عدم إدراك ذلك.

ويُقَالُ لهذا المعترض^(٤)]: ما^(٥) الفرق عندك أيها المعترض بين الاستفهام والخبر في «آمن»؟

فلا بد أن يقول: الاستفهام أطول مدّاً من الخبر فيوافق قولنا.

أو يقول^(٦): لا مدّ في الخبر فيخالف روايته، ويلزمه حذف حرف من «آمن، وآدم، وآتى» وشبهه حيث وقع.

(١) في الأصل: يشبهان، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: المجردين. ولعله تصحيف.

(٣) في الأصل: المتعرض المعترض. وهو خطأ من الناسخ.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) سقطت «ما» من الأصل.

(٦) سقطت الهمزة من الأصل.

وهذا إلحاد في كتاب الله - سبحانه وتعالى - فليس بيننا وبين هذا المعترض، إلا كَيْفِيَّةُ المدِّ المشبع، والمدُّ^(١) الذي دونه، وذلك مِمَّا لا تحكمه إلا المشافهة.

فصل

[في أن المد لا يحصر وأن تقديره بالألفات للتقريب على المبتدئين]

والتقدير عندنا للمد بالألفات، إنما هو تقريب على المبتدئين، وليس على الحقيقة لأن المدَّ إنما هو فتح الفم بخروج^(٢) النَّفْسِ مع امتداد الصوت، وذلك قَدْرٌ لا يعلمه إلا الله، ولا يدري قَدْرُ الزمان الذي كان فيه المد للحرف، ولا قَدْرُ النَّفْسِ الذي يخرج مع امتداد الصوت في حيز المد، إلا الله تعالى.

فمن ادَّعى قدراً للمدِّ حقيقة فهو مدَّعي علم الغيب. ولا يدَّعي ذلك مَنْ له عقل وتمييز^(٣). وقد وقع في كتب القراء التقدير بالألف والألفين والثلاثة - على التقريب^(٤) - للمتعلمين.

ألا ترى أنهم حين أرادوا التحقيق للمدِّ ذكروا أنه لا يحكمه إلا المشافهة.

وقسمه بعضهم على خمس رتب، وعلى أربع رتب، وبعضهم على

(١) في الأصل: للمد. وما أثبتناه أولى.

(٢) في الأصل: يخرج. وهو تصحيف وتحريف.

(٣) في الأصل: ولا تمييز. وهو خطأ من الناسخ.

(٤) في الأصل: على التقرير. وهو خطأ من الناسخ.

ثلاث رتب .

ولم يقل أحد من القراء والنحويين : إن المَدَّ يُحَصِّرُ فِي قَدْرِ أَلِفٍ وَقَدْرِ أَلِفَيْنِ ، وَإِنَّهُ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ وَلَا أَقْلَ . هَذَا لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ الزَّجَّاجَ^(١) قَالَ : لَوْ مَدَّدْتَ صَوْتَكَ يَوْمًا وَلَيْلَةً لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَلْفًا وَاحِدًا؟ .

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ^(٢) فِي حُرُوفِ^(٣) اللَّيْنِ : هِيَ حُرُوفُ^(٤) الْمَدِّ الَّتِي تَمُدُّ بِهَا الصَّوْتُ ، وَتَلْكَ الْحُرُوفُ : الْأَلِفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ الصَّوْتُ يُمَدُّ بِهَا ، وَلَمْ يَحُدِّ مَقْدَارَ الْمَدِّ ، قَالَ : لَيْسَ شَيْءٌ أَمَدَّ لِلصَّوْتِ مِنْهَا يَعْنِي - الْأَلِفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ - فَأَطْلَقَ الْمَدَّ وَلَمْ يَحْصُرْهُ .

وَفِي كِتَابِهِ هَذَا أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ^(٥) قَدْ جَمَعْتَهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ كُلِّهَا بِإِطْلَاقِ الْمَدِّ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ وَلَا مَقْدَارٍ .

وَكَيْفَ يُحَصِّرُ النَّفْسَ وَمَدُّ الصَّوْتِ؟ وَذَلِكَ قَدْرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ - عَزَّ

وَجَلَّ - .

(١) هُوَ إِبرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ الزَّجَّاجُ أَبُو إِسْحَاقَ : عَالِمٌ بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ١١٣ هـ . انظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي «إِنْبَاءِ الرِّوَاةِ» ١ / ١٦٣ .

(٢) هُوَ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرِ أَبِي بَشْرٍ - فَارِسِي الْأَصْلُ - هَاجَرَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَنَشَأَ بِهَا وَطَلَبَ الْعِلْمَ عَلَى عِلْمَائِهَا حَيْثُ لَازِمَ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ وَأَخَذَ مَا عِنْدَهُ ، كَمَا كَانَ يَرْتَادُ كِبَارَ الشُّيُوخِ وَالْأَثَمَةَ لِاسْتِكْمَالِ عِلْمِهِ مِثْلَ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ وَغَيْرِهِ ، بَرَعَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ حَتَّى أَصْبَحَ إِمَامَ النَّحَاةِ وَكُتَابِهِ «الْكِتَابُ» يَعْتَبَرُ الْأَسَاسَ فِي هَذَا الْعِلْمِ . تَوَفَّى فِي الْأَهْوَازِ وَقِيلَ بِشِيرَازَ وَقِيلَ بِ«سَاوَةَ» وَأَرْجِحُ الْأَقْوَالَ أَنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ١٨٠ هـ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : حَرْفٌ . وَهُوَ خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : حَرْفٌ . وَهُوَ خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : كَثِيرٌ . وَهُوَ خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ .

فصل

[في الرد على من ادعى أن تقدير المد بالألفات على الحقيقة]

ويقال لمن ادعى أن المد على قدر ألف، وقدر ألفين، حقيقة .
لو حَلَفَ رجل بِصَدَقَةِ مَالِهِ، أو بعْتَقَ عَبْدِهِ، أو بطلاق امرأته، أنه يقدر
أن يَمُدَّ «دابة» مثل ﴿حاميم﴾ .

قال: [أو كان حلف] ^(١) أنه يقدر أن ^(٢) يمدَّ «آمن» نصف مدّه «جاء»
حقيقة .

أو حَلَفَ أنه يقدر أن يمدَّ «آدم» ثلث مدّه لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا
ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨] .

أو ^(٣) حَلَفَ أنه يمد ﴿آلهتنا﴾ بثلاثة أمثال مدّه لـ «آدم وآتى» .

هل هو حانثٌ أم لا؟

فلا بد أن يحنث لأنه حلف على علم لا يصل إليه حقيقة البتة، فعلم
من ذلك أن التقدير بالألفات إنما هو تقريب وتوطئة للمبتدئين .

وكيف يَعْلَمُ الزمان الذي كان في حين لفظه لـ «آدم» فيجعل ثلاثة
أمثاله في مدّه لـ ﴿آلهتنا﴾؟ أو يعلم الزمان والنفس الذي كان في حال مدّه
لـ ﴿آلهتنا﴾ فيأخذ ثلثه فيجعله لمدّه «آدم» و«آتى»؟! هذا جهل عظيم!! .

وإنما جعلنا في ﴿آلهتنا﴾ مدّة قدر ثلاث ألفات - على التقريب - لأن
أصله ثلاث همزات .

(١) في الأصل: وكان أو حلف . وهو خطأ من الناسخ .

(٢) في الأصل: أنه . وهو خطأ من الناسخ .

(٣) في الأصل: أم . وهو تحريف .

وكذلك ذكر ابن مجاهد^(١) رحمه الله تعالى .

فصل

[في أن الاستفهام يعرف بدلالة الخطاب

وليس المد من دلالة الاستفهام]

ويقال لهذا المعترض: لا يخلو الاستفهام الذي أصله همزتان، والذي أصله ثلاث همزات، من أن يكون يعرف بالمدّ، أو دليل الخطاب .

فإن كان يُعرف بالمدّ فيجب أن يكون قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾ و﴿أَأَنْتَ قُلْتَ﴾ استفهاماً .

وذلك من معتقده كفر، لأن الله جل ذكره لا يستفهم لأنه عالم بجميع الأشياء .

ويجب أن يكون قول فرعون: «أَمِنْتُمْ» استفهاماً . وليس كذلك^(٢)؛ لأنه قد علم بإيمانهم؛ إذ كان ذلك بحضرته، وإنما هو توبيخ وتعزير .

(١) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبغ السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش ببغداد . . . وبعده صيته واشتهر أمره وفاق نظراءه مع الدين والحفظ والخير . . . قال علي بن عمر المقرئ: كان ابن مجاهد له في حلقاته أربعة وثمانون خليفة . . . توفي يوم الأربعاء وقت الظهر في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة رحمه الله تعالى . له كتاب «السبعة» في القراءات وقد طبع قبل سنوات بتحقيق الدكتور شوقي ضيف . وترجمته في: غاية النهاية ١ / ١٣٩ - ١٤٢ .

(٢) في الأصل: ذلك . وهو خطأ من الناسخ .

وإذا لم يكن المذ من دلائل الاستفهام (لوجودنا ما ليس ممدوداً)^(١)،
 دل^(٢) على أن الاستفهام لا يُعرف إلا بدليل الخطاب، وإذا كان لا يُعلم إلا
 بدليل الخطاب لم يدخل على من مد^(٣) «آمن» أن^(٤) يكون مدّ استفهاماً، إذ
 الاستفهام لا يُعلم إلا بدليل الخطاب على «آمن». فمذّه^(٥) لا يبلغ به أحد
 الاستفهام.

فصل

[لا يجوز توهم الاستفهام في «آمن الرسول»]

ممدوداً كان أو غير ممدود

ويقال لهذا المعترض: كيف يجوز أن يتوهم مسلم الاستفهام في
 «آمن الرسول» - ممدوداً كان أو غير ممدود - هو^(٦) شك في ذلك؟

هذا ما لا يتوهمه ذو عقل، وكيف يتوهم ذلك - والمذ^(٧) ليس من
 علامات الاستفهام على ما بيّنا قبل هذا -؟.

(١) يقصد: «لأننا وجدنا من الاستفهام ما ليس ممدوداً».

(٢) في الأصل: ولا. وهو تحريف.

(٣) في الأصل: قد. وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: إذ. وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: مدة. وهو تحريف وتصحيف.

(٦) يريد المؤلف: «أهو» فحذف همزة الاستفهام وحذفها سائق كما أشرنا إلى ذلك قبل.

(٧) في الأصل: المذو. وهو خطأ من الناسخ.

فصل

[لا يخلو قول المعترض على مدّ ﴿آمن الرسول﴾]

بالاستفهام من إحدى ثلاث]

ويقال لهذا المعترض :

لا يخلو قولك : مَنْ مَدَّ ﴿آمن الرسول﴾ فقد استفهم :

أن الاستفهام يجب في ذلك باللفظ والنية .

أو باللفظ دون النية .

أو بالنية دون اللفظ .

- فإن كان بالنية واللفظ : فالنيّة لا يُحدِثها في هذا إلا مُلِحِدٌ، واللّه المحاسب عليها . ولست أيها المعترض مُطَّلِعاً^(١) عليها فتوجبها على أحد من الناس .

- وإن كان بالنية دون اللفظ : فيجب أن مَنْ لم يمدّ ونوى^(٢) ذلك يكون مستفهماً، والنية لا يعلمها إلا الله عز وجل .

- وإن كان باللفظ دون النية : فواجب أن يكون قوله تعالى :

﴿ءَأْمِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ﴾ [المائدة : ٢] .

و﴿شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾ [الفرقان : ٥٧] .

و﴿شَاءَ أَنْ يَشْرُقَ﴾ [عبس : ٢٢] .

و﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾ [المؤمنون : ٩٩] وشبهه .

(١) في الأصل : مطلع . وهو خطأ من الناسخ .

(٢) في الأصل : وفق . وهو تحريف وتصحيف .

ذلك كله استفهاماً، لأن فيه لفظ المدّ، وأنت قد أوجبت الاستفهام
بلفظ المدّ مُعَرَّيً من النيّة .
وهذا كله مُفسد لاعتراضك .

فصل

[في التسوية بين الخبر والاستفهام في المد

والتزام بعضهم مد الخبر دون الاستفهام]

ويقال لهذا المعترض - بأنّ المدّ يوجب الاستفهام - هل المدّ من
علاماته؟

فإن^(١) لم يقله أفسد اعتراضه .

فإذا قال: المدّ من علامات الاستفهام .

قيل له: فإنّ من مذهبك وروايتك، أن لا تمدّ .

﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] .

و﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] .

و﴿أَقْرَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] .

وشبهه إلا قدر ألف .

ولفظه لفظ الاستفهام كله .

وروايتك ومذهبك أن تمدّ «آمن» و«آدم» و«آتى» قدّر ألف وهو خبر .

وسوّيت بين الخبر والاستفهام في المدّ، ففسد قولك: «إن المدّ من

(١) في الأصل: وإن . ولعله تصحيف من الناسخ . وما أثبتناه أولى .

علامات الاستفهام» .

وقد التزم بعض هؤلاء المعترضين أن :

﴿أندرتهم﴾ .

و﴿أقرتم﴾ .

وشبهه لا مدّ فيه البتّة ، وأن «آمن» و«آدم» و«آتى»^(١) قدر ألف .

فأئى عمى أشدّ من هذا؟

[يُقَرُّونَ أَنَّ^(٢) الخبر ممدود^(٣) وأن الاستفهام ليس بممدود، ثم

يدعون أن المدّ يُخرج الخبر إلى الاستفهام .

فأئى تغيير أبين من هذا؟ يلتزمون^(٤) أن قول الله تعالى: ﴿قال

أقرتم﴾ لا مدّ في ﴿أقرتم﴾ فإن قال: فيها مدّ مقدار ألف فهذا من الإحالة

والتبديل .

فصل

[في التسوية في مقدار المد بين الخبر والاستفهام

وبين الاستخبار والتوبيخ]

ويُسأل هذا المعترض ، فيقال :

(١) ساقطة من الأصل ، وقد ذكرها المؤلف مع «آمن» و«آدم» في عنوان الكتاب وفي كثير من المواطن .

(٢) زيادة يقتضيها السياق وقد جاءت بهذا اللفظ في مكان آخر من الكتاب .

(٣) في الأصل : ممدوداً . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : يلزمون . وهو تصحيف .

قَدَّرَ كَمْ تَمَدُّ ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَقْرَرْتُمْ﴾ و﴿أَنْتُمْ أَشَدَّ خَلْقًا﴾ وشبهه؟
فإن قال: قَدَّرَ أَلْفٍ .

قيل له: قد سوَّيت بين مدّه وهو الاستفهام، وبين مدّ «آدم» و«آمن»
و«آتى» وهو خبر .

فإن قال: قَدَّرَ أَلْفَيْنِ .

قيل له: قد سوَّيت بين مدّه وأصله همزتان، وبين مدّ ﴿أَلْهَتَنَا خَيْرٌ﴾
على روايتك ومذهبك - أن تمَدَّ «آمن» و«آدم» و«آتى» قدر أَلْفٍ وهو خبر - .
فقد سوَّيت بين الخبر والاستفهام في المدّ. ففسد قولك: «إن المدّ
من علامات الاستفهام» .

وقد التزم بعض هؤلاء المعترضين أن ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَقْرَرْتُمْ﴾ هو
استفهام .

[فيقال له: (١) .

أهو استفهام معناه الاستخبار أم لا؟

فلا بد أن يقول: لا .

لأنه تعالى لا يستخبر، إنما يستخبر مَنْ يجهل .

فيقال: فهل بين مدّه - لو كان معناه الاستخبار - وبين مدّه - وهو
بمعنى التوبيخ والتعزير - [فرق؟] (٢) .

فلا بد أن يقول: لا فرق بينهما .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

فيقال له :

ككيف مددت ما ليس باستخبار مثل مد الاستخبار، فمن أين يُعلم

الفرق؟

فلا بد أن يقول :

يُعلم بدليل الخطاب لا بالمد، فينقض دعواه في المد.

فصل

[في أن معاني الاستفهام المتعددة تعرف بدلالة الخطاب لا بالمد]

ويقال لهذا المعترض :

قولك: «إن المد يُخرج الخبر إلى الاستفهام»: إلى أي شيء يُخرجه

المد؟

إلى الاستفهام الذي معناه التسوية^(١)؟

أم إلى الذي معناه التقرير^(٢)؟

أم إلى الذي معناه الإنكار^(٣)؟

أم إلى الذي معناه التبيكيت^(٤)؟

(١) نحو قوله تعالى في الآية السادسة من سورة البقرة: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾.

(٢) نحو قوله تعالى في الآية الثانية والسبعين بعد المائة من سورة الأعراف: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾.

(٣) نحو قوله تعالى في الآية الثامنة والعشرين من سورة الأعراف: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

(٤) نحو قوله تعالى في الآية السادسة عشرة بعد المائة من سورة المائدة: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾.

أم إلى الذي معناه التعجب^(١)؟

أم إلى الذي معناه الاستخبار^(٢)؟

أم إلى الذي معناه التنبية^(٣)؟

أم إلى الذي معناه الإفهام^(٤)؟

دُلْنَا إلى أَيِّ معنى من هذه المعاني يُخرجها المد في «آمن» و«آدم» و«أتى».

فمن أي وجه ادَّعى فهو فاسد، لأن هذه المعاني كلها في كلام العرب، لا يُدخل عليها إلا بالمخاطبة^(٥) وفيها^(٦) دليل الكلام من المعاني دون المدِّ.

ولو^(٧) كان المدُّ هو الدال على ذلك، لم ندرِ إذا مددنا أَيِّ معنى أردنا.

وهذا لو اعتقدناه لكان فيه فساد كلام العرب والتباس الخطاب.

-
- (١) نحو قوله تعالى في الآية الثامنة من سورة الواقعة: ﴿ مَا أَصْحَبَ أَلَيْمَنُو ﴾ .
- (٢) الاستخبار: أن يكون ظاهرة موافقاً لباطنه كسؤالك عما لا تعلمه فتقول: ما عندك؟ ومن رأيت؟
- (٣) نحو قوله تعالى في الآية السادسة بعد المائة من سورة البقرة: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .
- (٤) في الأصل: الالتزام. ولعله تحريف وتصحيف. والإفهام: نحو قوله تعالى في الآية السابعة عشرة من سورة طه: ﴿ وَمَا تَلَكَ بِسَمِينِكَ يَمْوَسَّى ﴾ .
- (٥) في الأصل: المخاطبة. وما أثبتناه يقتضيه السياق.
- (٦) في الأصل: فيه. وما أثبتناه يقتضيه السياق لأن الضمير يعود على المخاطبة.
- (٧) كلمة «لو» ساقطة من الأصل ويقتضيتها السياق.

فلو وقف هذا المعترض على هذه المعاني التي لفظها لفظ الاستفهام، وَعَلِمَ تصرفها في كلام العرب، وأن المدَّ لا يلزمها إلا بعلَّةٍ أخرى من لفظها، دون معناها، فيلزم بعضها مما وُجِدَتْ فيه تلك العلة، لم يعترض هذا الاعتراض.

ولكنه أطلق لسانه بالخطأ، ولم يُفكِّر في العواقب، وقاده قلة عقله إلى ما لا يجوز الاعتراض به ولا يسوغ في «العربية»^(١) الاعتماد عليه.

فصل

[في نسبة بعضهم هذا الاعتراض إلى الإنطائي والجواب عنه]

وقد بلغني أن بعض هؤلاء المعترضين به^(٢)، نسب هذا الاعتراض إلى الإنطائي^(٣) رحمه الله تعالى. وقد كان الإنطائي أجلاً قَدراً من هذا الاعتراض، فإن كان وقع به ذلك، أو سُمِعَ منه، فإنما أراد التقريب على المبتدئين، لأنه خاف أن يُشَبِّعوا المدَّ حتى يخرج عن حدِّه في النقل، فقال معلماً لهم: لا تمُدَّه لئلا يصير مثل الاستفهام، أو قال كلاماً بهذا المعنى؛

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: بها. ولعله من أخطاء الناسخ الكثيرة.

(٣) هو: محمد بن الحسن بن علي أبو طاهر الإنطائي إمام كبير مقرئ شهير، نزل مصر، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم بن عبدالرزاق وهو من جلة أصحابه... روى القراءة عنه عرضاً علي بن داود الداراني وسماعاً أبو الطيب بن غلبون... قال الداني: خرج من مصر إلى الشام فتوفي في منصرفه قبل سنة ثمانين وثلاثمائة. غاية النهاية: ١١٨ / ٢. وللمؤلف كتابان في الرد على أصحاب الإنطائي: «الرسلة إلى أصحاب الإنطائي في تصحيح المد لورش» و«وجوه كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الإنطائي في المد لورش».

لأنه رحمه الله وصل إلى بلدٍ اختلف قَرَأَةً قراءته، وخرجت عن الصواب، فلم يزل مقاله بهم حتى أصلح كثيراً مما فسد.

وقد أُخبرت عن أقرب تلاميذه إليه أنه قال:

كنا نُميلُ أكثر اللفظ في القرآن قبل مجيء الإنطاكي، فلما وصل ورأى ذلك متناً أمرنا أن نُفخِّمَ كُلَّ ما كُنَّا نُميلُهُ، فما زلنا كذلك حتى رجعت ألسنتنا إلى التفخيم، فلما استقمنا على التفخيم رَدَّنا إلى التوسط من اللفظ. وهذا^(١) من حُسن سياسةٍ منه رحمه الله تعالى.

وكذلك فعل في المدِّ، وجد قوماً يُطوِّلون المدَّ جداً، فردَّهم عنه ومنعهم منه، فَظَنَّ الظَّانُّ أنه إنما فعل ذلك، لأن المدَّ محصورٌ في قَدْرٍ لا يُجاوِز. وليس كذلك.

إنما أراد أن يسوسهم بذلك^(٢) كما فعل في الإمالة. هذا تأويلنا له رحمه الله؛ لأنه لم يكن ممَّن يغيب عنه المقدارُ.

ونظير هذا من قوله: تقسيمه المدَّ مقدار ألف، ومقدار ألفين للتقريب^(٣) على المتعلمين، كما وضع من كان قبله.

ولم يكن ممَّن يخفى عليه أن النَّفسَ وقَدْرَ الزمان الذي حدث في حين المدِّ لا يُحصَر، ولا يَعْلَم حقيقته إلا الله تعالى.

(١) في الأصل: وهو هذا. فكلمة «هو» زيادة لا ضرورة لها ولعلها من خطأ الناسخ.

(٢) في الأصل: ذلك. وهو من خطأ الناسخ.

(٣) في الأصل: التقريب. وهو من خطأ الناسخ.

فصل

[في عدم جواز المساواة في مقدار المد بين «قال»

و ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ والتي زعمها المعترض]

ومن أعجب أمور هذا المعترض أنه يزعم أن «قال، وكان، وسال» وشبهه مَدُّه مقدار أَلِفٍ، وأن ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَقْرَرْتُمْ﴾ و﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ مده قدر أَلِفٍ.

فكيف تسوغ المساواة بين مَدِّ «قال» و﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ ومَدِّ «كان» و﴿الذَّكْرَيْنِ﴾؟

هذا ما لا يجوز أن يتوهمه من له أصل حسّ وفطنة.

ومتى ادّعى المعترض أن مَدِّ ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَقْرَرْتُمْ﴾ و﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ وشبهه أكثر من قَدْرِ أَلِفٍ فقد خالف روايته وانتقض^(١) عليه قوله بما قدمنا ذكره.

فصل

[في ما يلزم من أقر المد في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ أكان المد لأنه استفهام

أو لأن أصله همزتان؟]

ويقال لمن أقرَّ أن في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَقْرَرْتُمْ﴾ و﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ وشبهه مَدًّا: لا يخلو مَدُّك من أحد وجهين:

- إما أن تكون مَدُّتَه؛ لأنه استفهام، أو لأن أصله همزتان.

(١) في الأصل: ويتنقض. وما أثبتناه أولى مع السياق.

فإن كنت مددت من أجل الاستفهام فذلك لا يحسن ولا يجوز مَدُّ ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾، ﴿وَأَتَّخِذْتُمْ﴾ وشبهه.

وإن كنت مددته لاجتماع همزتين، وجب عليك مَدُّ «آمن، وآتى، وآدم»؛ لأنه أصله أيضاً همزتان.

فإن قال: إنما مددت ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ لأنه^(١) استفهام فيه همزتان مفتوحتان.

قيل: فيجب أن لا تمد ﴿آمِينَ﴾ لأنه ليس فيه همزتان مفتوحتان؛ ولأنه ليس باستفهام.

فمدُّ ذلك بما ليس فيه ردُّ عليك ونقض^(٢) لأصلك.

ويجب أن لا تمدَّ ﴿أئذا﴾ و﴿أنفكاً﴾ لقالون؛ لأنه ليس فيه همزتان مفتوحتان.

فإن قلت: أمُدُّ هذا من أجل الألف التي بعدها الهمزة المفتوحة.

قيل لك: فكذلك تمد «آمن وآدم وشبهه» من أجل الألف [التي]^(٣) بعدها الهمزة المفتوحة.

(١) ورد في الأصل بعد «لأنه» هذا السطر: «استفهام فيه همزتان وذلك لا يمد في قراءة ورش» فإن قال: «إنما مددته لأنه» والظاهر أنه كلام مقحم خطأ من الناسخ لأن المعنى بدونه يستقيم، ومعه لا يستقيم.

(٢) سقطت الواو من «نقض» في الأصل.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

فصل

[في أن المد نقل عن ورش قراءة ونصاً في الكتب

وترك المد نقل قراءة لا غير]

ويقال لهذا المعترض :

من أين لك ترك مدّ «آدم، وآمن، وآتى» وليس ذلك منصوصاً - في كتاب الله - من المتقدمين؟

انظر في هذا إن كنت ديتاً طالباً للحجة .

فقد عَلِمْتُ أن القراءة إنما تؤخذ بالنقل لا بالرأي .

فابحث في كتب المتقدمين الراوين عن ورش، فإنك لا تجد أبداً نصاً: أن ورشاً لم يمدّ «آمن وآدم وآتى» وشبهه .

وتجد في أكثرها النص عليه : أنه قد مدّه، فتعلم عند ذلك صحة ما قد أنكرت، وضعف ما قد أقررت، وتعلّقت من ترك المدّ .

فإن قلت : إن ترك المدّ نُقل إلينا قراءة .

قيل لك : لسنا نطعن على ما نقل الثقات، ولا نتكلم فيما رووا، إلا بالجميل .

لكننا نقول : إن المدّ قد نُقل قراءةً ونصاً في الكتب، وترك المدّ نُقل قراءةً لا غير .

وليس عليه نص في كتاب أحد .

والرواية إذا أتت بالنص في الكتب، والقراءة، كانت أقوى وأولى من رواية لم تُنقل - في كتاب الله - ولا صَحِبَهَا نصٌّ .

وما نُقِلَ بتلاوة ولم يُؤَيِّده نصُّ كتاب، فالوهمُ والغلطُ مُمكنٌ مِمَّنْ (١) نَقَلَهُ، إذ هو بشر.

وإنما تَعَلَّقَ القَرَّاءُ بنصوص الكتب، لأنه عندهم أثبت في الحِفظ، لأن الحفظ يدخله الوهم والشك، فليس رواية يَصْحَبُها النقل والنص في الكتب من تأليف المتقدمين والمتأخرين، مثل رواية لا يصحبها غير أن يقول ناقلها: كذلك قرأت - ولا يدخل قوله بنص كتاب -.

فهذا كتاب أبي يعقوب الأزرق (٢) وداود بن أبي طيبة (٣)، وأبي غانم (٤) وابن المجاهد (٥) وابن أشته (٦) وأبي طاهر (٧)، وابن غلبون (٨) رحمة الله

-
- (١) في الأصل: من. وهو خطأ من الناسخ.
- (٢) هو يوسف بن عمرو بن يسار ويقال: يسار... أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق ثقة محقق ضابط أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش وهو الذي خلفه في القراءة والإلقاء بمصر... توفي في حدود الأربعين ومائتين - غاية النهاية ٤٠٢ / ٢ -.
- (٣) هو داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد أبو سليمان المصري النحوي ماهر محقق، قرأ على ورش وهو من جلة أصحابه... مات في شوال سنة ثلاث وعشرين ومائتين - غاية النهاية ٢٧٩ / ١ -.
- (٤) هو المظفر بن أحمد بن حمدان أبو غانم المصري، مقرئ جليل نحوي ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن هلال... وسمع الحروف من موسى بن أحمد عن ابن مجاهد... ألف كتاباً في اختلاف السبعة توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة. غاية النهاية ٣٠١ / ٢.
- (٥) ابن مجاهد: هو أبو بكر صاحب كتاب «السبعة» وقد تقدمت ترجمته.
- (٦) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته أبو بكر الأصبهاني. أستاذ كبير... سكن مصر... قرأ على ابن مجاهد... توفي بمصر سنة ستين وثلاثمائة.
- (٧) هو أبو طاهر الإنطاكي وقد تقدمت ترجمته.
- (٨) هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الطيب الحلبي نزيل مصر. أستاذ =

عليهم وغيرهم من القراء، ليس في كتاب أحد منهم نصٌّ أن ورشاً لا يمدُّ «آمن وآدم وآتى».

وفي أكثرها النص عليها أنه كان يمدُّ هذه الأشياء حتى قيل في بعض هذه الكتب: كان يمدُّ مداً بالغاً.

فاجتهد أيها المعترض في تصحيح روايتك واطلبها من مظانها، فذلك أولى من الاعتراض على ما لم تبلغ إلى علمه. فقد نصحتك^(١) أن تطلب نص روايتك وأن^(٢) تدع الاعتراض، وأن تقرأ كما علّمت وتقول في روايتك: كذا قرأت.

ولا تعترض بغير علم على ما ثبت نقله عن الثقات واستقام وجهه في كلام العرب، واشتهرت روايته بالأمصار.

فقد كان هذا الممدُّ في سائر الأمصار مجمعاً عليه، نحو مائة سنة في بلدك وغيره، حتى رجعت أنت وأشباهك إلى ترك الممدِّ، وبقي سائر أهل الأمصار على ما كانوا عليه، فاتق الله وأزدجر.

فليس كل من خالف روايتك يجب أن تتولاه بالظعن، وقد كان لك واعظ - لو عقلت -^(٣) في أقوال النبي ﷺ: «إن الله يأمركم أن تقرأوا كما علّمتكم»^(٤) وفي قول النبي ﷺ: «لا تماروا في القرآن، فإن المرء فيه

= ماهر كبير... ألّف كتابه «الإرشاد في السبع»... توفي رحمه الله بمصر سنة تسع

وثمانين وثلاثمائة. غاية النهاية ١ / ٧٠ ط - ٤٧١.

(١) في الأصل: حسبك. ولعله تحريف لـ «نصحتك».

(٢) سقطت واو «وأن» من الأصل.

(٣) في الأصل: عقلت. وهو تصحيف.

(٤) في كنز العمال ٢ / ٥٦: قال لي جبريل: إن أمتك يقرؤون القرآن على سبعة أحرف فمن =

كفر»^(١).

ولو علمت أيها المعترض معنى قول النبي ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»^(٢) لكان ذلك مانعاً لك أن تعترض على شيء قد صح نقله.

أفتراك أيها المعترض أخطت علماً وفهماً بوجوه هذه السبعة أحرف التي نزل بها القرآن وحصرها علمك، فلم تجد فيها مخرجاً لمدد «آمن»، و«آدم» و«آتى» وشبهه، فأنكرته؟

أم لم تحط بذلك علماً فعاديتة، وانحرفت عنه، وقلت برأيك، واعترضت بشهوتك وكذلك فعلت، ونسيت قول النبي ﷺ: «من قال في القرآن برأيه ولم يُصب فليتبوأ مقعده في النار»^(٣).

أوماً علمت أيها المعترض أن القراءة سنة تُثقل عن السلف، ولا تُخالف بالرأي؟

= قرأ منهم على حرف فليقرأ كما علّم ولا يرجع عنه» وقد عزاه صاحب الكنز إلى مسند أحمد عن حذيفة.

(١) ذكره في كنز العمال: ٢ / ٥٥ - ٥٦ تحت أرقام ٣٠٩٩ / ٣١٠١ / ٣١٠٣ / ٣١٠٤ وعزاه في الأول إلى ابن جرير والبارودي وأبي نصر السجزي في الإبانة عن أبي جهيم ابن الحارث بن الصمة الأنصاري وفي الثاني لمسند أحمد عن عمرو بن العاص.

(٢) أوردته البخاري بلفظ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه» فتح الباري ٩ / ٢٣.

(٣) أخرجه الترمذي تحت رقم (٢٩٥١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» وفي رواية: «... ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعد من النار» وقد تكلم في سنده وانظر ما قيل فيه في جامع الأصول ٢ / ٦ ومقدمة تفسير ابن كثير.

أومًا سمعت قول ابن مسعود: «اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفِّتُمْ» وقول عروة بن الزبير: «إنما قراءة القرآن سنة من السنن، فاقروا كما علِّمتم».

انظر بعين الإنصاف وترك الحمية إلى جميع ما رسمته لك، فإنَّك تُوفِّق إن شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد رأيت من يعترض على المدِّ، وقال: قد نصَّ ابن مجاهد أن نافعاً لم يمدَّ «آمن» في قوله: ﴿قال آمنتم به﴾ فقال: قرأ نافع بغير مدِّ.

وهذا من المعترض غفلة: إنما ذكر ابن مجاهد من قرأ بالاستفهام والمدِّ المشبع ثم حكى عن نافع اعتراضه به^(١) وأنه قرأ على الخبر وترجم

(١) بعد هذه الكلمة أقحم في الأصل النص التالي وقد سبق ذكره فيما تقدم وهو خطأ من الناسخ:

فإذا قال: المدُّ من علامات الاستفهام قيل له: فإن من مذهبك وروايتك أن لا تمدَّ ﴿آندرتهم﴾ و﴿آنت قلت للناس﴾ و﴿آقررتهم﴾ وشبهه إلا قدر ألف، ولفظه لفظ الاستفهام كله، ومن روايتك ومذهبك أن تمدَّ «آمن، وآدم، وآتى» قدر ألف وهو خبر وقد سوِّت بين الخبر والاستفهام.

وقد التزم بعض هؤلاء المعترضين أن ﴿آندرتهم، وآقررتهم﴾ وشبهه لا ممدود فيه، وأن «آمن، وآدم، وآتى» وشبهه قدر ألف. فأبى عمى أشد من هذا، يُقرُّون أن الخبر ممدود والاستفهام ليس بممدود ثم يدعون أن المدَّ يُخرج الخبر إلى الاستفهام. فأبى تغيير أبين من هذا، يلتزمون أن قوله تعالى: ﴿قال آقررتهم﴾ وإن قال فيها مدُّ مقدار ألف فهذا من الإحالة والتبديل.

فصل:

ويسأل هذا المعترض، فيقال: قدر كم تمَّدَّ ﴿آندرتهم﴾ و﴿آقررتهم﴾ و﴿آنتم أشد خلقاً﴾ وشبهه؟ فإن قال: قدر ألف، قيل له: قد سوِّت بين مدِّه وهو استفهام وبين مدِّ «آدم وآمن وآتى» وهو خبر.

وإن قال: قدر كم. ثم حكى عن نافع.

بغير مدّه، إضافة إلى ما هو أشبع منه في المدّ، والدليل على ذلك أن قول ابن مجاهد «بغير» لا يخلو:

- إما أن يكون نفيّاً عاماً للمدّ^(١) في «آمن» فيكون ذلك من الحذف، ولم يروه أحد، ولا قرأ به أحد، ولا يجوز.

- أو^(٢) يكون أراد بغير مدّ مثل مدّ الاستفهام - وهو الذي أراد - وكذلك نقول: إنَّ مدّ الخبر ليس مثل مدّ الاستفهام، فلا شاهد أن ترك المدّ منصوص.

وقد قال ابن مجاهد في سورة ﴿سبحان﴾:

روى خارجة عن نافع: ﴿أمرنا مترفيها﴾ ممدوداً مثل «آمن» فترجم عن «آمن» بالمدّ. فهذا نصٌّ للمدّ على «آمن» عن نافع بغير تأويل، وهو قول ابن مجاهد فاعلم:

فصل

[في الاعتراض على مدّ «شيء» و«سوء»]

ونظير الاعتراض في مدّ «آمن» و«آدم» وشبهه، اعتراضهم في مدّ «شيء» و«سوء» وشبهه. اعترضوا بغير حجة ظاهرة، ولا رواية فاشية، وأنا أبين لك وجه فساد اعتراضهم إن شاء الله.

(١) في الأصل: لا مد. وهو تحريف.

(٢) في الأصل: أن. وهو تصحيف.

فصل

[في أن «شيء» أصله «فعليل»]

يقال لهذا المعترض :

إن «شيء»^(١) قد ذكره جماعة من النحويين أن أصله «فعليل»، فلو لم

(١) في الأصل : أشياء . وهو خطأ من الناسخ .

قال مكّي في مشكل الإعراب : قال الخليل وسيبويه والمازني : أشياء : أصلها : شيئا على وزن فعلاء ، فلما كثر استعمالها استثقلت همزتان بينهما ألف فنقلت الهمزة الأولى وهي لام الفعل قبل فاء الفعل وهو الشين فصارت «أشياء» على وزن «لفعاء»، ومن أجل أن أصلها «فعلاء» كحمراء امتنعت من الصرف . وهي عندهم اسم للجمع وليست بجمع «شيء» .

وقال الكسائي وأبو عبيد : لم تنصرف لأنها أشبهت حمراء ، لأن العرب تقول في الجمع : «أشياوات» كما تقول «حمراوات» ويلزمها أن لا يصرفا «اسماً» ولا «ابناً» لقول العرب في الجمع : «اسماوات» و«ابناوات» .

وقال الأخفش والفراء والزيادي : «أشياء» وزنها «أفعلاء» وأصلها : «أشيئا» كـ «هين» و«هوناء» فمن أجل همزة التأنيث لم ينصرف لكنه خفف فأبدل من الهمزة الأولى وهي لام الفعل ياءً لانكسار ما قبلها ثم حذفت استخفافاً لكثرة الاستعمال . فـ «شيء» عندهم : أصله «شيء» على وزن «فَيْعِل» كـ «هين» أصله «هين» على «فيعل» وكان أصله قبل الإدغام «هينون» على «فَيْعِل» كـ «ميت» ثم خفف إلا أن عين الفعل من «شيء» ياء ، وعين الفعل من «هين» واو لأنه من هان يهون كـ «ميت» وهذا الجمع لا نظير له لأنه لم يقع «أفعلاء» جمعاً لـ «فيعل» فيكون هذا نظيره ، و«هين وأهوناء» شاذ لا يقاس عليه ، وأيضاً فإن حذفه واعتلاله جرى على غير قياس .

فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسمع ، وأيضاً فإنه يلزمهم أن يصغروا «أشياء» على «شويّات» أو على «شبيئات» وذلك لم يقله أحد ، إنما تصغيره «أشيئا» وإنما لزمهم ذلك في التصغير لأن كل جمع ليس من أبنية أقل العدد فحكمه في التصغير أن يُرد إلى واحده ثم يصغر لواحد ثم يجمع مصغراً بالألف والتاء أو بالواو =

يكن مدّه جائزاً^(١) لا لتبس أصله .

والدليل على أن أصله «فعليل» قولهم :

أشياء، أصلها: أشياء، على أفعلاء، كصديق وأصدقاء، والكلام على هذا يحتاج إلى بسط وفيما أشرت إليه كفاية لأهل الفهم .

والنون إن كان ممن يعقل، فـ «أفعلاء» ليس من أبنية أقل العدد، وأبنية الجمع في أقل العدد أربعة وهي: أفعال وأفعلة وأفعل وفِعْلَة، فهذه تصغر على لفظها ولا ترد إلى الواحد .

وقال المازني: سألت الأخفش عن تصغير «أشياء» فقال: «أشياء»، قال المازني: فقلت له: يجب على قولك أنها «أفعلاء» أن ترد إلى الواحد فتصغره ثم تجمعه فانقطع الأخفش .

وقال أبو حاتم: أشياء: أفعال جمع «شيء» كـ «بيت» و«أبيات» وكان يجب أن ينصرف إلا أنه سمع غير مصروف، وهذا القول جارٍ على القياس في الجمع لأن «فعلاً» يقع جمعه كثيراً على «أفعال» إلا أنه خارج عن القياس في ترك صرفه فلم يقع في كلام العرب «أفعال» غير مصروف فيكون هذا نظيره .

وقال بعض أهل النظر - الفراء - : «أشياء» أصلها «أشياء» على وزن «أفعلاء» - كقول الأخفش - إلا أن واحدها «فعليل» كأصدقاء وصديق، فأعلّ على ما تقدم من تخفيف الهمزة وحذف العوض وحسن الحذف في الجمع لحذفها من الواحد وإنما حذفت من الواحد تخفيفاً لكثرة الاستعمال إذ «شيء» يقع على كل مسمى من عرض أو جسم أو جوهر فلم ينصرف لهمزة التأنيث في الجمع، وهذا قول حسن جارٍ في الجمع وترك الصرف على القياس لولا أن التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش - مشكل الإعراب ١ / ٢٣٨ - ٢٤١ - الطبعة العراقية - وانظر في هذا أيضاً: المنصف لابن جني: ٢ / ٩٤ - ٩٨ وشرح الشافية: ١ / ٢١ - ٣٢ - والإنصاف: ٨١٢ - ٨٢٠ .

(١) في الأصل: جائز . وهو خطأ من الناسخ .

فصل

[في أن الياء والواو المفتوح ما قبلهما حرفا لين، ولا يمتنع فيه المد]

ويقال لهذا المعترض في مدّ «شيء وسوء» وشبههما:

أنت أيها المعترض قد وافقتنا على مدّ «سوء» و«سيء بهم» - في الوصل والوقف - ووافقنا على مد «شيء» و«سوء» في الوقف - وهي روايتك ورواية أصحابك - ثم خالفتهم في مدّ «شيء» و«سوء» في الوصل . ما علّتك في ذلك؟

فإنه سيقول: - لا أمّد^(١) في الوصل - من أجل أن الياء من «شيء» والواو من «سوء» قد انفتح ما قبلهما^(٢) وإنما تمّدّهما إذا انكسر ما قبل^(٣) الياء، وانضم ما قبل الواو.

فيقال له: فلم^(٤) مددتهما في الوقف - وما قبلهما مفتوح - فسويت بينهما وبين «سوء» و«سيء بهم» في الوقف؟ فيقول: مددت في التقاء الساكنين - سكون الياء والواو، وسكون الهمزة التي بعدهما إذ^(٥) وقعت بالإسكان -.

فيقال له: إذا كنت تمدّه لالتقاء الساكنين، فيجب أن تمدّ «القدر» و«الصبر» وشبهه؛ لأنه قد اجتمع ساكنان في الوقف، فلا بد إذن^(٦) من مدّ

(١) في الأصل: لما مدّ. وهو تحريف.

(٢) في الأصل: قبلها. وهو تحريف من الناسخ.

(٣) في الأصل: قبلهما. وهو خطأ من الناسخ.

(٤) في الأصل: فلمّا. وهو خطأ من الناسخ.

(٥) في الأصل: إذا. وهو خطأ من الناسخ.

(٦) في الأصل: إن. وهو خطأ من الناسخ.

هذه الأشياء لأنه منها.

ولا^(١) يجوز أن يرجع فيقول: (مددت «شيء»، وسوء) في الوقف، لأن الياء والواو حرفا لين، ولا أممٌ «القدر» و«الصبر» وشبهه في الوقف لأنه لا حرف لين فيه).

فإن (القارئ إن أقرَّ)^(٢) أن الياء والواو في «سيء»^(٣) و«سوء» حرفا لين، فقد سوى بينهما وبين واو «سوء» وياء «شيء» لأنهما عنده وعندنا حرفا لين.

فإذا سوى بينهما لم يمتنع مدهما في^(٤) الوصل من أجل الهمزة كما لم يمتنع مد «سوء» و«سيء بهم» من أجل الهمزة، في قول جميع النحويين.

فإن ادعى هذا المعترض أنه لا يمدُّ «شيء» و«سوء» في الوقف، خالف روايته ولم يمكنه الوقف إلا بحذف الهمزة، وذلك لا يجوز.

ويقال له: قد نصَّ سيبويه وغيره على أن الياء والواو المفتوح ما قبلهما^(٥) حرفا لين. وأجاز مدهما في كتابه، وأجاز وقوع الممدَّ المشدَّد بعدهما، والمُشدَّد - لا يقع بعد ساكن إلا وذلك الساكن يجوز فيه الممدُّ - لا يكون في حروف اللين، والمُشدَّد أيضاً لا يقع في جميع ذلك^(٦) في جميع

(١) سقطت الواو من «ولا» في الأصل.

(٢) في الأصل: «القراءة إن قرأ». وهو تحريف وتصحيف.

(٣) زيادة يقتضيها سياق الكلام.

(٤) في الأصل: و، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) في الأصل: قبلها. وهو خطأ من الناسخ.

(٦) في الأصل: جملة زائدة بعد «ذلك» وهي: كلام العرب إلا بعد حرف. وهي خطأ من الناسخ.

كلام العرب إلا بعد حرف لين أو بعد حرف متحرك .

وقد ذكر سيبويه جواب: «هذا ثوب بكر وجيبُ بكر» بالإدغام^(١)، والمدُّ لا بد منه فيما قبل المُدغم إذا كان ساكناً. فدل ذلك على أن الياء والواو المفتوح ما قبلهما^(٢) حرفا لين، ولا يمتنع فيه المدُّ.

وكذلك ذكر سيبويه «أصيمٌ»^(٣) و«أجيمٌ» تصغير «أصمٌ» و«أجمٌ» فوَقعت الياء المفتوح ما قبلها ممدودةً، لأجل التشديد الذي بعدها.

وذكر سيبويه في باب النداء: أي زيد - بالمدُّ لما^(٤) قبلها فتحة - فلولا^(٥) أنها حرف لين ما جاز مدُّها.

فصل

[إما أن يكون ياء «شيء» وواو «سوء» المفتوح ما قبلهما

حرفا لين أو من حروف السلامة]

ويقال لهذا المعترض في مدِّ «شيء» و«سوء»:

لا يخلو الياء والواو المفتوح ما قبلهما^(٦) من أن يكونا حرف لين،

(١) انظر كتاب سيبويه ٤ / ٤٤٠ .

(٢) في الأصل: قبلها. وهو تصحيف.

(٣) ذكر ذلك سيبويه في ٣ / ٤١٨ حيث قال:

(وذلك قولك في «مُدقٌ»: مديقٌ. وفي «أصمٌ» أصيمٌ). ولم أر سيبويه عرض لكلمة

«أجيمٌ» تصغير أجم، وقد وردت الكلمة في الأصل «جم» ولعلها تصحيف.

(٤) في الأصل: ما. وهو خطأ من الناسخ.

(٥) في الأصل: فلو. ويبدو أنه خطأ من الناسخ.

(٦) في الأصل: قبلها. وهو خطأ من الناسخ.

كالألف، والياء، المكسور ما قبلها، والواو المضموم^(١) ما قبلها.
أو يكونا من حروف السلامة كالذال والتاء والراء وشبهه.
فإن كانا من حروف اللين، فالمدُّ في حروف اللين حسنٌ جائزٌ عندنا
وعندك مع الهمزة.
وإن كانا من حروف السلامة كالذال والتاء، فَلِمَ أجزت وقوع المشدِّد
بعدهما.

وذلك لا يجوز في التاء والراء والذال السواكن، ولا في أخواتهم.
ولِمَ أجزت مدَّهما في الوقف أيها المعترض؟ والمدُّ لا يكون أبداً في
جميع كلام العرب إلا في حرف اللين.
ألا ترى أنه لا يجوز مدُّ «بكر» و«عمرو» و«الصبر» و«القدر» وإن كان
يجتمع [فيها]^(٢) ساكنان في الوقف.

فصل

[في جواز مد «شيء» و«سوء» وأن ترك مدهما

رواية عن أصحاب ورش

ويقال لهذا المعترض:

إن كنت نفيت مدَّ «شيء» و«سوء» نظراً، فقد أريناك وجه النَّظَرِ ونَصَّ
سيبويه.

(١) في الأصل: المضمومة. وهو خطأ من الناسخ.

(٢) زيادة يقتضيها السياق. وفي الأصل: يجمع. وهو تحريف.

وإن كنت نَفَيْتَهُ روايةً فعليك بكتب المتقدمين من أصحاب ورش
فإنك لا تجد مدَّهما منصوصاً في كل كتاب لأصحاب ورش .

على أنا لسنا ننكر على من ترك مدَّه برواية نقلها، إذ قد وقع في بعض
الكتب ترك مدَّه عن^(١) ورش .

ولكننا نفضل مدَّه، لأن عليه الجماعة من الأمصار وعليه نص^(٢) أكثر
الكتب من كتب المتقدمين .

وإنما ننكر^(٣) على من روى رواية ما، ثم أخذ يعيب ويعترض على
كل من خالف روايته، فليس هذا حقَّ العلم ولا وجه الإنصاف .

عليك بما رويت، وما نَقَلت، فالزمه، وذُبَّ عنه . واحبس لسانك عن
الطَّعن على ما لم ترو، فليس كل العلم وصل إليك . ولا كل^(٤) الرِّوايات
ضَبَطَها حفظُك . ولا أتاك عن نبي ولا صاحب، أن القرآن نزل بروايتك
ونصَّ على قراءتك .

فافهم جميع ما ذكرت لك، واتق الله في نفسك، ولا تطعن على
كتاب الله بغير علم . فقد نصحتك إن عقلت . عَصَمَنَا اللهُ تعالى من حَمِيَّةِ
الجهل وتجاوز الحق والعلو في الباطل، إنه على ذلك قدير .

تم بحمد الله وعونه وتأييده . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلَّم تسليماً ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين .

(١) في الأصل : وعن . ولعله من أخطاء الناسخ الكثيرة .

(٢) في الأصل : نصه . وهو خطأ من الناسخ .

(٣) في الأصل : ينكر . وما أثبتناه يتناسب مع ما سبق من الكلام .

(٤) زيادة يقتضها السياق .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
- موضوع الكتاب وسبب تأليفه	٧
- نسبة الكتاب إلى مؤلفه	٨
- أهمية الكتاب	١٢
- صورة الصفحتين الأولى والأخيرة من المخطوطة	١٧
تمهيد بين يدي الكتاب	١٩
مقدمة المؤلف في التعريف بالكتاب	٢٣
فصل في وقوع الاستفهام غير ممدود ووقوع الخبر ممدوداً	٢٥
فصل في وقوع الخبر أشبع مدّاً من الاستفهام	٢٦
فصل في أن المدّة الثانية الحادثة في الوصل - على قراءة ورش - ليست للاستفهام	٢٧
فصل في رجوع البعض عن الاعتراض بالاستفهام إلى الاعتراض بغيره	٢٨
فصل في وقوع الاستفهام غير ممدود - على قراءة ورش - ووقوعه ممدوداً - على قراءة قالون -	٢٩

- ٣٠ فصل في وقوع لفظ الخبر مثل لفظ الاستفهام .
- ٣١ فصل في تساوي الخبر والاستفهام في المد .
- ٣٢ فصل في خصائص وقوع الاستفهام في كلام العرب .
- ٣٥ فصل في عدم ذكر النحويين المدّ من علامات الاستفهام .
- ٣٦ فصل في أن الخبر الممدود لا يشبه الاستفهام .
- ٣٦ فصل في أن الاستفهام أطول مدّاً من الخبر وأكثر حروفاً .
- فصل في أن موضع النزاع كيفية المدّ المشيع والمدّ الذي دونه ولا يحكم ذلك إلا المشافهة .
- ٣٧ فصل في أن المدّ لا يحصر وأن تقديره بالألفات للتقريب على المبتدئين .
- ٣٨ فصل في الردّ على من ادّعى أن تقدير المدّ بالألفات على الحقيقة .
- ٤٠ فصل في أن الاستفهام يعرف بدلالة الخطاب وليس المدّ من دلائل الاستفهام .
- ٤١ فصل لا يجوز توهم الاستفهام في «آمن الرسول» ممدوداً كان أو غير ممدود .
- ٤٢ فصل لا يخلو قول المعترض على مدّ «آمن الرسول» بالاستفهام من إحدى ثلاث .
- ٤٣ فصل في التسوية بين الخبر والاستفهام في المد والتزام بعضهم مدّ الخبر دون الاستفهام .
- ٤٤ فصل في التسوية بين مقدار المدّ بين الخبر والاستفهام وبين الاستخبار والتوبيخ .
- ٤٥ فصل في أن معاني الاستفهام المتعددة تعرف بدلالة الخطاب لا بالمد .
- ٤٧ . . .

- ٤٩ فصل في نسبة بعضهم هذا الاعتراض إلى الإنطائي والجواب عنه
- فصل في عدم جواز المساواة في مقدار المد بين «قال» و«أنذرتهم»
والتي زعمها المعترض ٥١
- فصل في ما يلزم من أقرَّ المدَّ في «أنذرتهم» أكان المدُّ لأنه استفهام
أو لأن أصله همزتان ٥١
- فصل في أن المدَّ نقل عن ورش قراءةً ونصًّا في الكتب وترك المدَّ
نقل قراءةً لا غير ٥٣
- فصل في الاعتراض على مدَّ «شيء» و«سوء» ٥٨
- فصل في أن «شيء» أصله «فعليل» ٥٩
- فصل في أن الياء والواو - المفتوح ما قبلهما - حرفا لين ولا يمتنع
فيه المد ٦١
- فصل : إما أن يكون ياء «شيء» وواو «سوء» - المفتوح ما قبلهما -
حرفا لين أو من حروف السَّلامة ٦٣
- فصل في جواز مدَّ «شيء» و«سوء» وأن ترك مدهما رواية عن
أصحاب ورش ٦٤
- الفهرس ٦٦

التنضيد الإلكتروني والإخراج الفني : قسم الكمبيوتر في
دار الحسن للنشر والتوزيع
هاتف ٤٦٤٨٩٧٥ - فاكس ٤٦٤٨٩٧٥ - ص . ب ١٨٢٧٤٢ - عمان ١١١١٨ - الأردن